

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم ﴿

﴿ كتاب العدة وطلاق السنة ﴾

﴿ ما جاء في طلاق السنة ﴾

﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته ثلاث تطليقات في مجلس واحد (قال) نعم كان يكرهه أشد الكراهية ويقول طلاق السنة أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة طاهراً من غير جماع ثم يتركها حتى يمضي لها ثلاثة قروء ولا يتبعها في ذلك طلاقاً فإذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد حلت للأزواج وبانت من زوجها الذي طلقها ﴿ قلت ﴾ فإن أراد أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر طالقة (قال) قال مالك ما أدركت أحداً من أهل بلدنا ممن يرى ذلك ولا يفتى به ولا أرى أن يطلقها ثلاث تطليقات عند كل طهر ولكن تطليقة واحدة ويمهل حتى تنقضي العدة كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ فإن هو طلقها ثلاثاً أو عند كل طهر واحدة حتى طلق ثلاث تطليقات أيلزمه ذلك في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ هل كان مالك يكره أن يطلق الرجل امرأته في طهر قد جامعها فيه أم لا (قال) نعم كان يكرهه ويقول إن طلقها فيه لزمه ﴿ قلت ﴾ وتعتد بذلك الطهر الذي طلقها فيه قال نعم ﴿ قلت ﴾ وإن لم يبق منه إلا يوم واحد (قال) نعم إذا بقي من ذلك الطهر شيء ثم طلقها فيه وقد جامعها فيه اعتدت به في أقرائها في العدة (قال مالك) تعتد به ولا يؤمر برجعها إنما يؤمر الذي يطلق امرأته وهي حائض (وقال) ربيعة ويحيى بن سعيد في امرأة طالقت ثم حاضت قالوا تعتد بذلك الطهر

وان لم تمكث فيه الا ساعة واحدة أو يوما حتى تحيض (وقال) ابن شهاب مثله ﴿أشهب﴾ عن بعض أهل العلم عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود أنه قال من أراد أن يطلق للسنة فيطلق امرأته طاهراً في غير جماع تطليقة ثم يدعها فإن أراد أن يراجعها راجعها وان حاضت ثلاث حيض كانت باناً وكان خاطباً من الخطاب فإن الله تبارك وتعالى يقول لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً (قال ابن مسعود) وان أراد أن يطلقها ثلاثاً فيطلقها طاهراً تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم بدعها حتى اذا حاضت وطهرت طلقها تطليقة أخرى فهذه ثلاث تطليقات وحیضتان وتحیض أخرى فتتقضى عدتها ﴿أشهب﴾ عن القاسم بن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه عن ابن شهاب أنه قال اذا أراد الرجل أن يطلق امرأته للعدة كما أمره الله فيطلقها اذا هي طهرت من حیضتها تطليقة واحدة قبل أن يجامعها ثم لتعتد حتى تقضى عدتها فتحيض ثلاث حيض فاذا هو فعل ذلك طلق كما أمره الله فانه لا يدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وهو يملك الرجعة ما لم تحض ثلاث حيض ﴿مالك بن أنس﴾ أن عبد الله بن دينار حدثه أنه سمع عبد الله بن عمر قرأ يأياها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن

❦ في طلاق الحامل ❦

﴿قلت﴾ أرأيت الحامل اذا أراد زوجها أن يطلقها ثلاثاً كيف يطلقها (قال) قال مالك لا يطلقها ثلاثاً ولكن يطلقها واحدة متى ما شاء ويمهلها حتى تضع جميع ما في بطنها من الاولاد ثم قد حلت للازواج وللزوج المطلق عليها الرجعة ما لم تضع جميع ما في بطنها (قال مالك) وان وضعت واحداً وبقي في بطنها آخر فللزواج عليها الرجعة حتى تضع آخر ما في بطنها من الاولاد (وقد قال مالك) في طلاق الحامل للسنة انها تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تضع حملها (قال) أشهب وقال ذلك عبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وغيرهما وقاله ابن المسيب وربيعة والزهرى ﴿قلت﴾ أرأيت ان يطلقها ثلاثاً وهي حامل في مجلس واحد أو مجالس شتى أيلزمه ذلك أم لا (قال)

قال مالك يلزمه ذلك وكرهه له مالك أن يطلقها هذا الطلاق ﴿أشهب﴾ عن القاسم
 ابن عبد الله أن يحيى بن سعيد حدثه أن ابن شهاب حدثه أن ابن المسيب حدثه أن
 رجلا من أسلم طلق امرأته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث تطليقات
 جميعا فقال له بعض أصحابه إن لك عليها رجعة فانطقت امرأته حتى دخلت على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن زوجي طلقني ثلاث تطليقات في كلمة واحدة فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بنت منه ولا ميراث بينكما ﴿أشهب﴾ عن ابن
 لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن ابن عمر أنه سئل عن رجل طلق امرأته ثلاث
 تطليقات في مجلس واحد فقال ابن عمر عصي ربه وخالف السنة وذهبت منه امرأته
 ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه عن سليمان بن مالك بن
 الحارث السلمي أن رجلا أتى ابن عباس فقال له يا ابن عباس إن عمي طلق امرأته ثلاثا
 فقال له إن عمك عصي الله فأندمه الله وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجا فقال له
 أترى أن يحلها له رجل فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه الله ﴿قلت﴾ أرايت
 التي لم تبلغ المحيض متى يطلقها زوجها (قال) قال مالك يطلقها متى شاء للاهله أو لغير
 الاهله ثم عدتها ثلاثة أشهر وكذلك التي يؤت من المحيض (قال مالك) والمستحاضة
 يطلقها زوجها متى شاء وعدتها سنة (قال ابن القاسم) كان في ذلك يطؤها أو
 لا يطؤها وله عليها الرجعة حتى تنقضي السنة فإذا مضت السنة فقد حلت للزواج
 إلا أن يكون بهارية فينتظر حتى تذهب الريبة فإذا ذهب الريبة وقد مضت السنة
 فليس عليها من العدة قليل ولا كثير وقد حلت للزواج (قال مالك) وهي مثل
 الحامل يطلقها متى ما شاء إلا أن يعرف لها قرء فيتحرى ذلك فيطلقها عنده ﴿ابن
 وهب﴾ عن يونس وابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال يطلق المستحاضة زوجها
 إذا طهرت للصلاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في المرأة
 تطلق وقد أدبر عنها المحيض أو تشك فيه قال إن تبين أنها قد يؤت من المحيض
 فعدتها ثلاثة أشهر كما قضى الله وقد كان يقول يستقبل بطلاقها الاهله فهو أسد لمن

أراد أن يطلق من قد يئس من الحيض فإن طلق بعد الإهلة أو قبلها اعتدت من حين طلقها ثلاثة أشهر ثلاثين يوماً كل شهر وإن مضت ثلاثة أشهر قبل أن تحيض فقد حلت للازواج (قال يونس) وقال ربيعة تعتد ثلاثين ثلاثين من الأيام

❦ ما جاء في طلاق الحائض والنفساء ❦

❦ قلت ❦ رأيت أن قال لامرأته وهي حائض أنت طالق للسنة أيقع عليها الطلاق وهي حائض أم حتى تطهر (قال) إذا قال الرجل لامرأته وهي حائض أنت طالق إذا طهرت أنها طالق مكانها ويجبر الزوج على رجعتها فكذلك مسئلتك ❦ قلت ❦ وكذلك لو قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً للسنة (قال) قال مالك إنهن يقعن مكانه عليها حين تسلم بذلك كلهن فإن كانت طاهراً أو حائضاً فلا سبيل له إليها حتى تنكح زوجاً غيره ❦ ابن وهب ❦ عن مالك وابن أبي ذئب أن نافعاً أخبرهما عن عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض وسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليسسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله بها أن يطلق لها النساء (قال ابن أبي ذئب) في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي واحدة ❦ أشهب ❦ عن الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن طلاق المرأة امرأته حائضاً قال لأحدهم أما أنت فطلقت امرأتك مرة أو مرتين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن أردت أن أطلقها طلقتها حين تطهر من قبل أن أجمعها فإن كنت طلقها ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك وعصيت الله فيما أمرك به من طلاق امرأتك ❦ قلت ❦ رأيت الرجل يطلق امرأته وهي حائض أو نفساء فيجبره مالك على أن يراجعها (قال) نعم قال مالك من طلق امرأته وهي نفساء أو حائض جبر على رجعتها إلا أن تكون غير مدخول بها فلا بأس بطلاقها وإن كانت حائضاً أو نفساء ❦ ابن وهب وأشهب ❦ عن ابن لهيعة عن بكير عن سليمان بن يسار أنه قال إذا طلقت المرأة وهي نفساء لم

تعتد بدم نفاسها واستقبلت ثلاثة قروء (وقاله) ابن شهاب والقاسم بن محمد وابن قسيط وأبو بكر بن عمرو بن حزم ونافع مولى ابن عمر ﴿قلت﴾ فكيف يطلقها ان أراد أن يطلقها بعد ما أجبرته على رجعتها (قال) يمهلهما حتى تنقضي حيضتها التي طلقها فيها ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم يطلقها ان أراد فكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم ﴿قلت﴾ فالنفساء (قال) يجبر على رجعتها فان أراد أن يطلقها فاذا طهرت من دم نفاسها أمهاتها حتى تحيض أيضاً ثم تطهر ثم يطلقها ان أراد ويحسب عليها ما طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فان طلقها في دم النفاس أو في دم الحيض فلم يرجعها حتى انقضت العدة (قال) فلا سبيل له عليها وقد حلت للأزواج ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها في طهر قد جامعها فيه هل يأمره مالك بمراجعتها كما يأمره بمراجعتها في الحيض (قال مالك) لا يؤمر بمراجعتها وهو قرء واحد وإنما كان الصواب أن يطلق في طهر لم يجامعها فيه (قال) ولو أن رجلاً طلق امرأته في دم حيضتها فجبر على رجعتها فارتجعها فلما طهرت جهل فطلقها الثانية في طهرها بعد ما طهرت قبل أن تحيض الثانية لم يجبر على رجعتها ولو طلقها وهي حائض فلم يعلم بها حتى حاضت حيضتين وطهرت جبر على رجعتها على ما أحب أو كره كما كان يجبر أن لو كانت في دم حيضتها يجبر على ذلك ما لم تنقض عدتها وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا هي طهرت من حيضتها ولم تغتسل بعد الزواجها أن يطلقها قبل أن تغتسل أم حتى تغتسل في قول مالك (قال) لا يطلقها حتى تغتسل وان رأت القصة البيضاء (قال) وسألته عن تفسير قول ابن عمر فطلقوهن قبل عدتهن (قال) يطلقها في طهر لم يمسهما فيه (قال ابن القاسم) ولا يعجنى أن يطلقها الا وهو يقدر على جماعها فهي وان رأت القصة البيضاء ولم تغتسل فهو لا يقدر على جماعها بعد ولو طلقها بعد ما رأت القصة البيضاء قبل أن تغتسل لم يجبر على رجعتها ﴿قلت﴾ أرايت لو كانت مسافرة فرأت القصة ولم تجد الماء فتيمنت الزوجها أن يطلقها الآن في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ولم وهو لا يقدر على جماعها (قال) لان

الصلاة قد حلت لها وهي قبل أن تغتسل بعد ما رأت القصة البيضاء لم تحل لها الصلاة
فهي اذا حلت لها الصلاة جاز لزوجها أن يطلقها

❦ ما جاء في المطلقه واحدة تزين وتنشوف لزوجها ❦

❦ قلت ❦ أرايت ان طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة هل تزين له وتنشوف له (قال)
كان قوله الاول أنه لا بأس أن يدخل عليها ويأكل معها اذا كان معها من يتحفظ بها
ثم رجع عن ذلك فقال لا يدخل عليها ولا يرى شعرها ولا يأكل معها حتى يراجعها
❦ قلت ❦ هل يسهه أن ينظر اليها أو الى شيء من محاسنها تلذذاً وهو يريد رجعتها
في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً وليس له أن يتلذذ بشيء منها وان
كان يريد رجعتها حتى يراجعها وهذا على الذي أخبرتك أنه كره له أن يخلو معها ولا
يرى شعرها أو يدخل عليها حتى يراجعها ❦ ابن وهب ❦ عن عبد الله بن عمر ومالك
ابن أنس عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وكان طريقه في حجرتها فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت الى
المسجد كراهية أن يستأذن عليها حتى يراجعها (قال مالك) وان كان معها فلينتقل عنها
(قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (قال ابن وهب) وقال
عبد العزيز ان الرجل اذا طلق امرأته واحدة فقد حرم عليه فرجها ورأسها أن
يراها حاسرة أو يتلذذ بشيء منها حتى يراجعها

❦ ما جاء في عدة النصرانية ❦

❦ قلت ❦ أرايت المرأة من أهل الكتاب اذا كانت تحت رجل مسلم فطلقها بعد
ما بنى بها كم عدتها عند مالك وكيف يطلقها (قال) عدتها عند مالك مثل عدة الحرة
المسلمة وطلاقها كطلاق الحرة المسلمة وتجبر على العدة في قول مالك ❦ قلت ❦
أرايت لو أن نصرانية تحت نصراني أسلمت المرأة ثم مات الزوج قبل أن يسلم وهي
في عدته أنتقل الى عدة الوفاة أم لا في قول مالك (قال) لا تنتقل الى عدة الوفاة في

قول مالك وهي على عدتها التي كانت عليها ثلاث حيض

حاجاء في عدة الامة المطلقة

﴿ قالت ﴾ كم عدة الامة المطلقة اذا كانت ممن لا تحيض من صغراً أو كبراً ومثلها يوطأ وقد دخل بها في قول مالك (قال) ثلاثة أشهر ﴿ أشهب ﴾ عن سفيان بن عيينة أن صدقة بن يسار حدثه أن عمر بن عبد العزيز سأل في إمرته على المدينة في كم يتبين الولد في البطن فاجتمع له على أنه لا يتبين حتى يأتي عليه ثلاثة أشهر فقال عمر لا يرى الامة اذا لم تحض أو كانت قد يئست من الحيض الا ثلاثة أشهر ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن أيوب بن موسى حدثه عن ربيعة أنه قال تستبرئ الامة اذا طلقت وقد قعدت من الحيض بثلاثة أشهر والتي تطلق ولم تحض تستبرئ بثلاثة أشهر والامة التي تباع ولم تحض أو قد يئست بثلاثة أشهر اذا خشى منها الحمل وكان مثلها يحمل ﴿ ابن وهب ﴾ وقال الليث حدثني يحيى بن سعيد أن التي لم تحض من الامة اذا طلقت تعتد بثلاثة أشهر الا أن تعرك عركتين يعلم الناس أن قد استبرأت رحمها قبل ذلك فان انقضت الثلاثة الاشهر الاستبراء ثم حاضت حيضة اعتدت بحيضة أخرى والتي تباع منهن تعتد بثلاثة أشهر الا أن تحيض حيضة قبل ذلك والمتوفى عنها زوجها من الامة اللاتي لم يحضن تعتد أربعة أشهر وعشراً الا أن تحيض حيضة قبل شهرين وخمسة أيام فذلك يكفيها ﴿ أشهب ﴾ عن يثيق به أن الاوزاعي حدثه عن ابن شهاب أنه قال عدة الامة البكر التي لم تحض ثلاثة أشهر ﴿ أشهب ﴾ قال قال سليمان بن بلال سمعت ربيعة ويحيى بن سعيد يقولان عدة الحرة والامة اللتين لم يبلغا الحيض واللتين قد يئستا من الحيض ثلاثة أشهر اذا طلقها زوجها أو باعها رجل كان يصيبها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وبكير بن الاشج في عدة الامة التي قد يئست من الحيض والتي لم تباع الحيض ثلاثة أشهر (وقال) مالك مثله ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض قط أو أربعين سنة ولم تحض قط أو عشرين سنة ولم تحض قط فطلقها زوجها أعتد

الشهور أم لا وكم عدتها في قول مالك (قال) سألت مالكا عنها فقال تعتد بالشهور وهي ممن دخل في كتاب الله في هذه الآية واللائي لم يحضن . فعدتهن ثلاثة أشهر وإن بلغت ثلاثين سنة إذا كانت لم تحض قط ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن بلغت عشرين سنة ولم تحض أتعده بالشهور (قال) نعم قال وكل من لم تحض قط فطلقها زوجها وهي بنت عشرين أو أقل من ذلك أو أكثر فإنما تعتد بالشهور وهي في هذه الآية لم تخرج منها بعد قول الله تبارك وتعالى واللائي لم يحضن وهي إذا كانت لم تحض قط فهي في هذه الآية حتى إذا حاضت فقد خرجت من هذه الآية فإن ارتفع عنها الدم وقد حاضت مرة أو أكثر من ذلك وهي في سن من تحيض فعليها أن تعتد سنة كما وصفت لك وهذا قول مالك

— ما جاء في عدة المرتبة والمستحاضة —

﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت صغيرة لم تحض فطلقها زوجها فاعتدت شهرين ثم حاضت كيف تصنع في قول مالك (قال) ترجع إلى الحيض وتلغي الشهرين ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن كانت يئست من الحيض فطلقها زوجها فاعتدت بالشهور فلما اعتدت شهرين حاضت (قال) قال مالك يسئل عنها النساء وينظرن فإن كان مثلها يحيض رجعت إلى الحيض وإن كان مثلها لا يحيض لأنها قد دخلت في سن من لا تحيض من النساء فرأت الدم (قال مالك) ليس هذا بحيض ولتمض على الشهور ألا ترى إن بنت سبعين سنة وبنت ثمانين وبنت تسعين إذا رأت الدم لم يكن ذلك حيضا ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل إذا طلق امرأته ولم تحض قط وهي بنت ثلاثين سنة فكانت عدتها عند مالك بالشهور كما وصفت لي أرأيت إن حاضت بعد ما اعتدت بشهرين (قال) تنتقل إلى عدة الحيض ﴿ قلت ﴾ فإن ارتفع الحيض عنها (قال) تنتقل إلى عدة السنة كما وصفت لك تسعة أشهر من يوم انقطع الدم عنها ثم ثلاثة أشهر وعدتها من الطلاق إنما هي الأشهر الثلاثة التي بعد التسعة والتسعة إنما هي استبراء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا طلق الرجل امرأته ومثلها تحيض فارتفعت

حيضتها (قال) قال مالك تجلس سنة من يوم طلقها زوجها فاذا مضت سنة فقد حلت
﴿ قلت ﴾ فان جلست سنة فلما قعدت عشرة أشهر رأت الدم (قال) ترجع الى الحيض
قال فان انقطع عنها الحيض فانها ترجع أيضاً اذا انقطع الدم عنها فتقعد أيضاً سنة من
يوم انقطع الدم عنها من الحيضة التي قطعت عليها عدة السنة ﴿ قلت ﴾ فان اعتدت
أيضاً بالسنة ثم رأت الدم (قال) تنتقل الى الدم ﴿ قلت ﴾ فان انقطع الدم عنها (قال)
تنتقل الى السنة ﴿ قلت ﴾ فان رأت الدم (قال) اذا رأت الدم المرة الثالثة فقد
انقضت عدتها لانها قد حاضت ثلاث حيض وان لم ترد الحيضة الثالثة وقد تمت
السنة فقد انقضت عدتها بالسنة وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك عدة المرأة
التي طلقها زوجها وهي ممن تحيض فرفعتها حيضتها لم قال تعتد سنة (قال) قال
مالك تسعة أشهر للريبة والثلاثة أشهر هي العدة التي بعد التسعة التي كانت للريبة
(قال مالك) وكل عدة في طلاق فانما العدة بعد الريبة وكل عدة في وفاة فهي قبل
الريبة والريبة بعد العدة وذلك أن المرأة اذا هلك عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر
وعشرًا فاسترابت نفسها انها تنتظر حتى تذهب الريبة عنها فاذا ذهب الريبة فقد
حلت للأزواج والعدة هي الشهور الاربعة الاول وعشرة أيام ﴿ ابن وهب وأشهب ﴾
عن مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد ويزيد بن قسيط حدثاه عن ابن المسيب أنه
قال قال عمر بن الخطاب أيما امرأة طلقت فحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعها
حيضتها فانها تنتظر تسعة أشهر فان بان بها حمل فذاك والا اعتدت بعد التسعة بثلاثة
أشهر ثم قد حلت ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث أن يحيى بن سعيد حدثه أنه
سمع سعيد بن المسيب يقول فضى عمر بن الخطاب بذلك (قال عمرو) فقالت ليحيى
ابن سعيد أتجسب في تلك السنة ما خلا من حيضتها (قال) لا ولكنها تأتلف السنة
حتى توفي السنة ﴿ أشهب ﴾ عن ابن لهيعة أن ابن هبيرة حدثه عن أبي تميم الجشاني
أن عمر بن الخطاب فضى في المرأة تطلق فتحيض حيضة أو حيضتين ثم ترتفع حيضتها أن
تربص تسعة أشهر استبراءً للرحم وثلاثة أشهر كما قال الله عز وجل ﴿ قلت ﴾ أرايت لو

أن رجلاً اشترى جارية وهي ممن تحيض فرفعتها حيضتها (قال) تعتد ثلاثة أشهر من يوم اشترائها ﴿قلت﴾ فإن استراحت (قال) ينتظر بها تسعة أشهر فإن حاضت فيها والا فقد حلت ﴿قلت﴾ ولا يكون على سيدها أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الأشهر التي جعلها استبراء من الرية (قال) ليس عليه أن يستبرئها بثلاثة أشهر بعد التسعة الأشهر الرية لأن الثلاثة الأشهر قد دخلت في هذه التسعة فلا تشبه هذه الحرة لأن هذه لا عدة عليها وإنما عليها الاستبراء فإذا مضت التسعة فقد استبرأت ألا ترى أنه إنما على سيدها إذا كانت ممن تحيض حيضة واحدة فهذا إنما هو استبراء ليعلم به ما في رحمها ليس هذه عدة فالتسعة الأشهر إذا مضت فقد استبرئ رحمها فلا شيء عليه بعد ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت المرأة إذا طلقها زوجها فرأت الدم يوماً أو يومين أو ثلاثة ورأت الطهر يوماً أو يومين أو ثلاثة أو خمسة ثم رأت الدم بعد ذلك يوماً أو يومين فصار الدم والطهر يختلطان (قال) قال مالك إذا اختلط عليها الدم بحال ما وصفت كانت هذه مستحاضة إلا أن يقع بين الدمين من الطهر ما في مثله يكون طهرًا فإذا وقع بين الدمين ما يكون طهرًا اعتدت قروءًا وإن اختلط عليها الدم بحال ما وصفت ولم يقع بين الدمين ما يكون طهرًا فإنها تعتد عدة المستحاضة سنة كاملة ثم قد حلت للزواج ﴿قلت﴾ وما عدة الأيام التي لا تكون بين الدمين طهرًا (فقال) سألت مالكا فقال الأربعة الأيام والخمسة وما قرب فلا أرى ذلك طهرًا وإن الدم بعضه من بعض إذا لم يكن بينهما من الطهر إلا أيام يسيرة الخمسة ونحوها ﴿أشهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن الخطاب قال عدة المستحاضة سنة ﴿قال أشهب﴾ قال لي ابن لهيعة قال لي يزيد بن أبي حبيب عدة المستحاضة سنة ﴿قال مالك بن أنس﴾ عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عدة المستحاضة سنة (وقال) ذلك مالك قال والحرة والامة في ذلك سواء

— ما جاء في المطلق ثلاثاً أو واحدة يموت زوجها وهي في العدة —

﴿قلت﴾ أرايت ان طلق امرأته ثلاثاً في مرضه ثم مات وهي في العدة أعتد عدة

الوفاة تستكمل في ذلك ثلاث حيض أم لا (قال) قال مالك ليس عليها أن تعتد عدة الوفاة وإنما عليها أن تمتد عدة الطلاق ولها الميراث ﴿ قلت ﴾ فإن كان طلقها واحدة أو اثنتين وهو صحيح أو مريض ثم مات وهي في العدة أنزقل إلى عدة الوفاة (قال) نعم ولها الميراث ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد أن بكير بن عبد الله حدثه عن سليمان بن يسار أنه قال يقال إنما آخر الاجلين أن يطلق الرجل المرأة تطليقة أو تطليقتين ثم يموت قبل أن تقضي عدتها من طلاقه فتعتد من وفاته فأما الرجل يطلق امرأته البتة ثم يموت وهي في عدتها فانما هي على عدة الطلاق ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد بذلك (قال عمرو) وقال يحيى على ذلك أمر الناس في هذه المطلقة واحدة أو اثنتين ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عياض عن عمر بن عبد العزيز مثله وقال ترثه ما لم تحرم عليه بثلاث تطليقات أو فدية فإن كانت حرمت عليه فلا ميراث لها وهذا في طلاق الصحيح (قال عمرو) لا عدة عليها الا عدة الطلاق أو عدة الفدية (قال بكير) وقال مثل قول سليمان بن يسار في آخر الاجلين عبد الله بن عباس وابن شهاب

— ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة إذا بلغها وفاة زوجها من أين تعتد أمن يوم بلغها أو من يوم مات الزوج (قال) قال مالك من يوم مات الزوج ﴿ قلت ﴾ فإن لم يبلغها حتى انقضت عدتها أيكون عليها من الاحداد شيء أم لا (قال مالك) لا احداد عليها إذا لم يبلغها الا بعد ما تنقضي عدتها (وقال مالك) فيمن طلق امرأته وهو غائب فلم يبلغها طلاقها حتى انقضت عدتها انه ان ثبت على طلاقه اياها بينة كانت عدتها من يوم طلق وان لم يكن الا قوله لم يصدق واستقبلت عدتها ولا رجعة له عليها وما أنفقت من ماله بعد ما طلقها قبل أن تعلم فلا غرم عليها لانه فرط ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله بن عمر عن نافع أن عبد الله بن عمر قال تمتد المطلقة والمتوفى عنها زوجها من يوم طلق ومن يوم توفي عنها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب

وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن قسيط وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله قال يحيى وعلى ذلك عظم أمر الناس ﴿ابن لهيعة﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أنه قال إذا قال الرجل لامرأته قد طلقتك منذ كذا وكذا لم يقبل قوله واعتدت من يوم يعلمها الطلاق إلا أن يقيم على ذلك بيته فإن أقام بيته كان من يوم طلقها وقاله ابن شهاب

— ما جاء في الاحداد —

﴿قلت﴾ هل على المطلقة احداد (قال) قال مالك لا احداد على المطلقة مبتوتة كانت أو غير مبتوتة وإنما الاحداد على المتوفى عنها زوجها وليس على المطلقات شيء من الاحداد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد أنه سأل ربيعة عن المطلقة المبتوتة ما تجتنبه من الحلى والطيب فقال لا يجتنب شيء من ذلك ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن عبد الله بن عمر وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح مثله (وقال) عبد الله بن عمر تكتحل وتطيب وتزين وتغايظ بذلك زوجها ﴿قلت﴾ فهل على النصرانية احداد في الوفاة إذا كانت تحت مسلم في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وكذلك قال لى مالك (وقال ابن نافع) عن مالك لا احداد عليها ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك عليها الاحداد وهي مشركة (قال) قال مالك إنما رأيت عليها الاحداد لأنها من أزواج المسلمين فقد وجبت عليها العدة ﴿قلت﴾ وكذلك أمة قوم مات عنها زوجها أيكون عليها الاحداد في قول مالك (قال) نعم عليها الاحداد وتعتمد حيث كانت تسكن ان كانت تبث عند زوجها وتكون النهار عند أهلها اعتدت في ذلك المسكن الذي كانت تبث فيه مع زوجها وان كانت في غير مسكن مع زوجها ولا تبث معه إنما كانت في بيت موالها فيه تبث إلا أن زوجها يغشاها حيث أحب ولم تكن معه في مسكن فعليها أن تعتمد في بيت موالها حيث كانت تبث وتكون وليس لموالها أن يمنعوها من الاحداد ولا من المبيت في الموضع الذي تعتمد فيه وان باعوها فلا يبيعوها إلا لمن لا يخرجها من الموضع الذي تعتمد فيه (قال) وهذا قول مالك ﴿ابن وهب﴾ قال

يونس وقال ابن شهاب تمتد في بيتها الذي طلقت فيه ﴿ قلت ﴾ فهل يكون لهم أن يخرجوها الى السوق للبيع في العدة بالنهار قال نعم ﴿ قلت ﴾ سمعته من مالك (قال ابن القاسم) قال مالك هي تخرج في حوائج أهلها بالنهار فكيف لا تخرج للبيع ﴿ قلت ﴾ فان أرادوا أن يزنيوها للبيع (قال ابن القاسم) قال مالك لا يلبسوها من الثياب المصبغة ولا من الحلى شيئاً ولا يطبونها بشئ من الطيب وأما الزيت فلا بأس به ولا يصنعوا بها مالا يجوز للحاد أن تفعله بنفسها (قال) ولا بأس أن يلبسوها من الثياب البياض ما أحبوا رقيقه وغليظه (فقلنا) للمالك في الحاد فهل تلبس الثياب المصبغة من هذه الدكن والصفير والمصبغات بغير الورس والزعفران والعصفر (قال) لا تلبس شيئاً منه لا صوفاً ولا قطناً ولا كتاناً صبغ بشئ من هذا الا أن تضطر الى ذلك من برد أو لا تجد غيره (وقال) ربيعة بن أبي عبد الرحمن تتق الأمة المتوفى عنها زوجها من الطيب ماتت الحرمة ﴿ الليث بن سعد وأسماء بن زيد ﴾ عن نافع أن عبد الله بن عمر قال اذا توفى عن المرأة زوجها لم تكتحل ولم تطيب ولم تختضب ولم تلبس المعصفر ولم تلبس ثوباً مصبوغاً الا برءاً ولا تزين بحلي ولا تلبس شيئاً تريد به الزينة حتى تحل ولا تكتحل بكحل تريد به الزينة الا أن تشتكى عينها ولا تبث عن بيتها حتى تحل وبعضهم يزيد على بعض ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن ابن المسيب وعروة بن الزبير وعمرة بنت عبد الرحمن وابن شهاب وربيعة وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد أن المتوفى عنها زوجها لا تلبس حلياً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بشئ من الصباغ (وقال عروة) الا أن تصبغه بسواد (وقال عطاء) لا تمس بيدها طيباً مسيساً (وقال ربيعة) تتق الطيب كله وتتق من الملبوس ما كان فيه طيب وتتق شهرة الثياب ولا تحنط بالطيب ميتاً (قال ربيعة) ولا أعلم الا أن على الصبية المتوفى عنها زوجها أن تجتنب ذلك كله ﴿ قلت ﴾ فهل كان مالك يرى عصب اليمين بمنزلة هذا المصبوغ بالدكنة والحرمة والخضرة والصفرة أم يجعل عصب اليمين مخالفاً لهذا (قال) رقيق عصب اليمين بمنزلة هذه الثياب المصبغة وأما غليظه عصب اليمين فان مالكا وسع فيه ولم يره بمنزلة

المصبوغ ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لميعة عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لا يحل لمؤمنة تحدد على ميت فوق ثلاثة أيام الا على زوج فانها تعتد أربعة أشهر وعشرًا لا تلبس معصفا ولا تقرب طيبا ولا تكتحل ولا تلبس حليا وتلبس ان شاءت ثياب العصب ﴿ قالت ﴾ أرأيت الصبية الصغيرة هل عليها احداد في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ والأمة والمكاتبه وأم الولد والمذبرة اذ ماتت عنهن أزواجهن في الاحداد في العدة والحرة سواء (قال) نعم في قول مالك الا أن أمد عدة الحرة ما قد علمت وأمد عدة الأمة ما قد علمت على النصف من أمد عدة الحرائر وأم الولد والمكاتبه بمنزلة الأمة في أمد عدتها في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحاد هل تلبس الحلي في قول مالك (قال) قال مالك لا ولا خاتما ولا خلخالا ولا سوارا ولا قرطا (قال مالك) ولا تلبس خزا ولا حريرا مصبوغا ولا ثوبا مصبوغا بزعفران ولا عصفر ولا خضرة ولا غير ذلك ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك فهذه الجباب التي تلبسها الناس للشتاء التي تصبغ بالدكن والخضر والصفرة والحر وغير ذلك (قال) ما يعجبني أن تلبس الحاد شيئا من هذا الا أن لا تجد غير ذلك فتضطر اليه ﴿ قال ﴾ فقلنا لمالك فالجباب الصوف الخضر والصفرة والحر وغير ذلك هل تلبسه الحاد (قال) لا يعجبني الا أن لا تجد غير ذلك وتضطر اليه (قال مالك) ولا خير في العصب الا الغليظ منه فلا بأس بذلك (قال مالك) ولا بأس أن تلبس من الحرير الأبيض ﴿ قالت ﴾ فهل تدهن الحاد رأسها بالزيت أو بالخبر^(١) أو بالبنفسج (قال) قال مالك لا تدهن الحاد الا بالحل يريد الشيرج أو بالزيت ولا تدهن بشيء من الادهان المريبة^(٢) (قال مالك) ولا تمشط بشيء من الخناء ولا السكتم^(٣) ولا بشيء مما يختفر في رأسها ﴿ مالك ﴾ ان أم سلمة زوج النبي صلى الله

(١) (بالخبر) وزان كتف هو السدر (٢) (المريبة) بباين مفتوحتين مع تشديد أولها أي المصلحة بالطيب اهـ (٣) (والسكتم) بفتح الكاف والتاء المثناة صبغة تحمر الشعر اهـ

عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها بالسدر (قال) وسئلت أم سلمة أتمشط الحاد
 بالحناء فقالت لا ونهت عن ذلك (قال مالك) ولا بأس أن تمشط بالسدر وما أشبهه
 مما لا يختمر في رأسها (قال) فقلت لمالك هل تلبس الحاد البياض الجيد الرقيق منه قال
 نعم (قال) فقائنا لمالك فهل تلبس الحاد الشطوى والفصبي والقرقي الرقيق من الثياب
 فلم ير بذلك بأساً ووسع في البياض كله للحاد رقيقه وغليظه (قلت) أرايت الحاد
 أتكتحل في قول مالك لغير زينة (قال) قال مالك لا تكتحل الحاد الا أن تضطر
 الى ذلك فان اضطرت فلا بأس بذلك وان كان فيه طيب ودين الله يسر (قلت) أرايت
 الحاد اذا لم تجد الا ثوباً مصبوغاً تلبسه ولا تنوى به الزينة أم لا تلبسه (قال)
 اذا كانت في موضع تقدر على بيعه والاستبدال به لم أر لها أن تلبسه وان كانت في
 موضع لا تجد البذل فلا بأس أن تلبسه اذا اضطرت اليه لمرية تصيبها وهذا رأيي
 لان ما السكا قال في المصبوغ كله الجباب من الكتان والصوف الاخضر والاحمر انها
 لا تلبسه الا أن تضطر اليه فمضى الضرورة الى ذلك اذا لم تجد البذل فان كانت في
 موضع تجد البذل فليست بمضطرة اليه (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر ومالك بن
 أنس والليث أن نافعاً حدثهم عن صفية بنت أبي عبيد حدثته عن عائشة أو عن
 حفصة أو عن كليهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله وبرسوله أو تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاثة أيام
 الا على زوجها (مالك) عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع أن زينب
 بنت أبي سلمة أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة أخبرته أنها دخلت على أم حبيبة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة
 خلوق أو غيره فدهنت جارية منه ثم مست بعارضتها ثم قالت والله مالي بالطيب من
 حاجة غير أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله
 واليوم الآخر أن تحدد على أحد فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد
 قالت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها فدعت بطيب فمست

منه ثم قالت أما والله مالى بالطيب من حاجة غير أنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال الا على زوج أربعة أشهر وعشراً قال حميد قالت زينب سمعت أمى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابنتى توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفتكحلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفتكحلها قال لا قالت يا رسول الله انها قد اشتكت عينيها أفتكحلها قال لا مرتين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي أربعة أشهر وعشر وقد كانت احدا كن فى الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول قال حميد فقلت لزينب وما قوله ترمى بالبعرة على رأس الحول فقالت كانت المرأة فى الجاهلية اذا مات زوجها دخلت حفشا ولبست شرايبها ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى يمر بها سنة ثم يؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتفتض به فقلما تفتض بشئ الا مات ثم تخرج فتعطى بعة فترمى بها من وراء ظهرها ثم تراجع بعد ما شاءت من الطيب وغيره

— ما جاء فى الاحداد فى عدة النصرانية والاماء من الوفاة —

﴿قلت﴾ أرايت النصرانية تكون تحت المسلم فيموت عنها أ يكون عليها الاحداد كما يكون على الحرة المسلمة (قال) سألتنا مالكا عنها فقال نعم عليها الاحداد لان عليها العدة (قال مالك) وهي من الازواج وهي تجبر على العدة ﴿قلت﴾ وكذلك المدبرة والامة وأم الولد والصبية الصغيرة اذا مات عنهن أزواجهن هل عليهن الاحداد مثل ما على الحرة الكبيرة المسلمة (قال) قال مالك نعم عليهن الاحداد مثل ما على الحرة المسلمة البالغة ﴿قلت﴾ أرايت امرأة الذمي اذا مات عنها زوجها وقد دخل بها زوجها أولم يدخل بها أ عليها العدة أم لا (قال) قال لى مالك ان أراد المسلم أن يتزوجها فان لم يكن دخل بها الذمي فلا عدة عليها وليتزوجها ان أحب مكانه (قال) ولم ير مالك لها عدة فى الوفاة ولا فى الطلاق وان كان قد دخل بها زوجها الا أن عليها الاستبراء

بثلاث حيض ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لبيعة عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم ابن محمد يخبر عن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرتها أن بنت نعيم بن عبد الله العدوي أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت انت ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي محدث وهي تشتكي عينيها أفتكحل قال لا ثم صمتت ساعة ثم قالت ذلك أيضا وقالت انها تشتكي عينيها فوق ما تظن أفتكحل قال لا ثم قال لا يحل لمسلمة تحم فوق ثلاثة أيام الا على زوج ثم قال أو ليس كنتن في الجاهلية تحم المرأة سنة ثم تجعل في بيت وحدها على ذنبها ليس معها أحد الا تطعم وتسقى حتى اذا كان رأس السنة أخرجت ثم أتيت بكاب أو دابة فاذا أمسكتها ماتت الدابة تخفف الله ذلك عنكن فجعل أربعة أشهر وعشراً. فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلمة فالامة من المسلمات وهي ذات زوج. لابن وهب

﴿ما جاء في عدة الامة﴾

﴿قلت﴾ أرأيت الامة تكون تحت الرجل المسلم فيطلقها تطليقة يملك الرجعة أو طلاقاً بائناً فاعتدت حيضة واحدة ثم اعتقت أو اعتدت شهراً واحداً ثم اعتقت أنتقل الى عدة الحرائر في قول مالك أم تبنى على عدتها (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ وسواء كان الطلاق يملك فيه الرجعة أم لا (قال) نعم ذلك سواء في قول مالك تبنى ولا تنتقل الى عدة الحرائر ﴿قلت﴾ أرأيت الامة اذا مات عنها زوجها فلما اعتدت شهراً أو شهرين أعتقها سيدها أنتقل الى عدة الحرائر أم تبنى على عدة الامة وكيف هذا في قول مالك (قال) قال مالك تبنى على عدتها ولا ترجع الى عدة الحرائر

﴿ما جاء في عدة أم الولد﴾

﴿قلت﴾ ما قول مالك في عدة أم الولد اذا مات عنها زوجها أو طلقها (قال) قال مالك

عدتها اذا مات عنها زوجها أو طلقها بمنزلة عدة الاماء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت أم ولد لرجل زوجها سيدها من رجل فهلك الزوج والسيد ولا يعلم أيهما هلك أو لا (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى أن تعتد بأكثر العديتين أربعة أشهر وعشرًا مع حيضة في ذلك لا بد منها ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا اذا كان بين الموتين أكثر من شهرين وخمس ليال وان كان بين الموتين أقل من شهرين وخمس ليال اعتدت أربعة أشهر وعشرًا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جهل ذلك فلم يعلم أيهما مات أو لا الزوج أو السيد أنورثها من زوجها أم لا (قال) قال مالك لا ميراث لها من زوجها حتى يعلم أن سيدها مات قبل زوجها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن شهاب أن عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت قالوا طلاق العبد تطليقتان ان كانت امرأته حرة أو أمة وعدة الأمة حيضتان ان كان زوجها حراً أو عبداً وقاله ابن شهاب ﴿ ابن المسيب ﴾ وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد عدة الأمة حيضتان (وقال) سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وابن قسيط والحسن البصري عدة الأمة اذا توفي عنها زوجها شهران وخمس ليال ﴿ قلت ﴾ أرأيت عدة أم الولد والمكاتب والمذبرة اذا طلقهن أزواجهن أو ماتوا عنهن كم ذلك في قول مالك (قال) بمنزلة عدة الأمة في جميع ذلك

— ما جاء في عدة أم الولد يموت عنها سيدها أو يعتقها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا مات عنها سيدها كم عدتها (قال) قال مالك عدتها حيضة ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فان هلك وهي في دم حيضتها (قال) لا يجرئها ذلك الا بحيضة أخرى ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو كان غاب عنها زماناً ثم حاضت حيضاً كثيرة ثم هلك في غيبته (قال) لا يجرئها حتى تحيض حيضة بعد وفاته ولو كان ذلك يجرئ أم الولد لأجزأ الحرة اذا حاضت حيضاً كثيرة وزوجها غائب فطلقها وانما جاء الحديث عدة أم الولد حيضة اذا هلك عنها سيدها فانما تكون هذه الحيضة بعد الوفاة كان غائباً عنها أو اعتزلها وهي عنده أو مات وهي حائض فذلك كله لا يجرئها الا أن

تحيض حيضة بعد موته ﴿ قلت ﴾ ما فرق ما بين أم الولد في الاستبراء وبين الأئمة وقد قال مالك في الأئمة إذا اشتراها الرجل في أول الدم أجزأتها تلك الحيضة فما بال استبراء أمهات الأولاد إذا مات عنهن ساداتهن لا يجزئن مثل ما يجزئ هذه الأئمة التي اشترت (قال) لأن أم الولد قد اختلفوا فيها فقال بعض العلماء عليها أربعة أشهر وعشر وقال بعضهم ثلاث حيض وليست الأئمة بهذه المنزلة لأن أم الولد هاهنا عليها العدة وعدتها هذه الحيضة بمنزلة ما تكون عدة الحرائر ثلاث حيض فكذلك هذا عندي أيضاً ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد إذا كانت لا تحيض فأعتقها سيدها أو مات عنها (قال) قال مالك عدتها ثلاثة أشهر ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد إذا زوجها سيدها فمات عنها سيدها أيكون على زوجها أن يستبرئ أو يصنع بها شيئاً في قول مالك . قال لا ﴿ قلت ﴾ ويكون للسيد أن يزوج أم ولده أو جارية كان يطؤها قبل أن يستبرئها (قال) قال مالك لا يجوز له أن يزوجه حتى يستبرئها (قال مالك) ولا يجوز النكاح إلا نكاحاً يجوز فيه الوطء إلا في الحيض وما أشبهه فإن الحيض يجوز النكاح فيه وليس له أن يطأ وكذلك دم النفاس ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن يزوج أم ولده ثم مات الزوج عنها (قال) قال مالك تعتد عدة الوفاة من زوجها شهرين وخمس ليال ولا شيء عليها عند مالك ﴿ قلت ﴾ فإن انقضت عدتها من زوجها فلم يطأها سيدها حتى مات السيد هل عليها حيضة أم لا وهل هي بمنزلة أمهات الأولاد إذا هلك عنهن ساداتهن أم لا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أنني أرى عليها العدة بحيضة وإن كان سيدها ببلد غائباً يعلم أنه لم يقدم البلد الذي هي فيه فأرى العدة عليها بحيضة . ومما يبين ذلك عندي أن لو أن زوجها هلك عنها ثم انقضت عدتها ثم أتت بعد ذلك بولد ثم زعمت أنه من سيدها رأيت أن يلحق به إلا أن يدعى السيد أنه لم يطأها بعد الزوج فتبرأ فذلك بمنزلة ما لو كانت عنده فجاءت بولد فالتقى منه وادعى الاستبراء ولو أن أم ولد رجل هلك عنها زوجها فاعتدت فانقضت عدتها وانتقلت إلى سيدها ثم مات سيدها عنها فجاءت بولد بعد ذلك بسنة أي يكون الحمل

من سيدها فادعت أنه منه لحق به لأنها أم ولده وقد أغلق عليها بابها وخلا بها إلا
 أن يقول السيد لم أمسها بعد موت زوجها فلا يلحق به الولد ﴿قلت﴾ أرأيت أم
 الولد إذا مات عنها سيدها ما ذا عليها (قال) قال مالك حيضة ﴿قال﴾ فقلت لمالك فهل
 عليها احداد في وفاة سيدها (قال مالك) ليس عليها احداد (قال مالك) ولا
 أحب لها أن تواعد أحداً ينكحها حتى تحيض حيضتها ﴿قلت﴾ فهل تبیت عن بيتها
 (قال) بلغني عن مالك أنه قال لا تبیت الا في بيتها ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد إذا مات
 عنها سيدها فجاءت بولد بعد موته لمثل ما تلده النساء أيلزم ذلك الولد سيدها أم لا
 (فقال) قال مالك يلزم ذلك الولد سيدها ﴿قلت﴾ وكل ولد جاءت به أم ولد رجل
 أو أمة رجل أقرّ بوطئها وهو حي لم يمت فالولد لازم له وليس له أن ينتفي منه الا أن
 يدعى الاستبراء فينتفي منه ولا يكون عليه اللعان في قول مالك (قال) نعم كذلك
 قال مالك ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقرّ بوطء أمته ثم مات فجاءت بولد لمثل ما تلده
 النساء جعلته ابن الميت وجعلتها به أم ولد (قال) نعم وهو قول مالك ﴿قلت﴾
 وكذلك ان أعتق جارية قد كان وطئها أو أعتق أم ولده فجاءت بولد لمثل ما تلده
 النساء من يوم أعتقها أيلزمه الولد أم لا في قول مالك (قال) يلزمه الولد عند مالك
 اذا ولدته لمثل ما تلده النساء الا أن يدعى أنه استبرأ قبل أن يعتق فلا يلزمه الولد
 ولا يكون بينهما لعان وهو قول مالك ﴿قلت﴾ ولم رفع مالك اللعان فيما بين هذه
 وبين والد الصبي وهذه حرة (قال) لان هذا الحبل ليس من نكاح انما هو من
 حبل ملك يمين وليس في حبل ملك اليمين لعان في قول مالك انما يلزمه أن ينتفي منه
 بلا لعان وذلك اذا ادعى الاستبراء ﴿ابن القاسم﴾ عن مالك عن نافع حدثه أن عبد الله
 ابن عمر قال عدة أم الولد اذا هلك عنها سيدها حيضة (قال يحيى بن سعيد) وقال
 القاسم بن محمد عدتها حيضة اذا توفي عنها سيدها ﴿أشهب﴾ عن يحيى بن سليم أن
 هشام بن حسان حدثه أنه سمع الحسن البصري يقول عدة السرية حيضة اذا مات
 عنها سيدها وأن زيد بن ثابت قال لتستبرئ الأمة رحماً اذا مات عنها سيدها بحيضة

واحدة ولدت منه أو لم تلد ﴿الليث بن سعد﴾ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في عدة أمهات الاولاد من وفاة ساداتهن ما كنا نعلم أن لهن عدة غير الاستبراء وقد بلغنا ما بلغك ولا يعلم الجماعة الا على الاستبراء (وقال نافع) وقد أعتق ابن عمر أم ولد له فلما حاضت حيضة زوجيتها (وقال سليمان بن يسار) عدة أم الولد من سيدها اذا مات عنها حيضة الا أن تكون حاملا حين تضع وان أعتقها فيضة

﴿ما جاء في الرجل يواعد المرأة في عدتها﴾

﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول أكره أن يواعد الرجل الرجل في وليته أو في أمته أن يزوجها إياه وهما في عدة من طلاق أو وفاة ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب قال لا يواعدها أن تنكحه ولا تعطيه ميثاقا ولا يعطيها حتى يبلغ الكتاب أجله فهو انقضاء عدتها والقول المعروف التعريض والتعريض أنك لنافقة وأنك لآل خير واني بك لمعجب واني لك لمحب وان يقدّر أمر يكن (قال) هذا التعريض انه لا بأس به قاله ابن شهاب وابن قسيط وعطاء ومجاهد وغيرهم (وقال بعضهم) لا بأس أن يهدي لها ﴿ابن وهب﴾ عن محمد بن عمرو عن ابن جريج قال قلت لعطاء أيواعد وليها بغير علمها فانها مالكة لأمرها قال أكرهه ﴿قال ابن جريج﴾ قال عبد الله بن عباس في المرأة المتوفى عنها زوجها التي يواعدها الرجل في عدتها ثم تم له قال خير له أن يفارقها ﴿وقال مالك﴾ في الرجل يخطب المرأة في عدتها جاهلا بذلك ويسمى الصداق ويواعدها قال فراقها أحب الىّ دخل بها أم لم يدخل ويكون تطليقة واحدة من غير أن يستثنى فيما بينهما ثم يدعها حتى تحل ثم يخطبها مع الخطاب ﴿وقال أشهب﴾ عن مالك في الذي يواعد في العدة ثم يتزوج بعد العدة انه يفرق بينهما دخل بها أو لم يدخل

﴿ما جاء في عدة المطلقة تزوج في عدتها﴾

﴿قلت﴾ أرايت المرأة يطلقها زوجها طلاقا بائنا بخلع فتزوجت في عدتها فعلم بذلك

وفرق بينهما (قال) كان مالك يقول الثلاث حيض تجزئ من الزوجين جميعا من يوم دخل بها الآخر ويقول قد جاء عن عمر ما قد جاء . يريد أن عمر قال تعتد بقية عدتها من الأول ثم تعتد عدتها من الآخر (قال) وأما في الحمل فإن مالك قال إذا كانت حاملا أجزأ عنها الحمل من عدة الزوجين جميعا ﴿ قلت ﴾ هل يكون للزوج الأول أن يتزوجها في عدتها من الآخر في قول مالك ان كانت قد انقضت عدتها من الأول قال لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت المرأة يطأها زوجها طلاقا يملك الرجعة فتزوج في عدتها فيراجعها الزوج الأول في العدة من قبل أن يفرق بينها وبين الآخر أو بعد ما فرق بينهما وبين الآخر (قال) قال مالك رجعة الزوج رجعة إذا راجعها وهي في العدة وتزوج الآخر باطل ليس بشئ إذا كانت لم تنقض عدتها منه إلا أن الزوج إذا راجعها لم يكن له أن يطأها حتى يستبرئها من الماء الفاسد بثلاث حيض ان كان قد دخل بها الآخر ﴿ قال سحنون ﴾ قلت لغيره فهل يكون هذا متزوجا في عدة (قال) نعم ألا ترى أنه يصيب في عدة وان كان لزوجها عليها الرجعة ان لم يستحدث زوجها لها ارتجاعا يهدم به العدة بانت وكانت يوم تبين قد حلت لغيره من الرجال كما تحل المبتوتة سواء بغير طلاق استحدثه بعد ما بانت يستحدث به عدة فهي مطلقة وهي زوجة وهي تجرى في العدة فمن أصابها في العدة أو تزوجها كان متزوجا في عدة غير وتحل للرجال وذلك الذي يعلم من المتزوج في عدة ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت إذا تزوجت المرأة في عدتها من وفاة زوجها ففرق بينها وبين زوجها (قال) أرى أن تعتد أربعة أشهر وعشرًا من يوم توفي زوجها تستكمل فيها ثلاث حيض إذا كان الذي تزوجها قد دخل بها فان لم تستكمل الثلاث حيض انتظرت حتى تستكمل الثلاث حيض ﴿ قلت ﴾ فان كانت مستحاضة أو مرتابة (قال) تعتد أربعة أشهر وعشرًا من يوم مات الزوج الأول وتعتد سنة من يوم فسخ النكاح بينها وبين الزوج الآخر ﴿ قلت ﴾ لغيره أرأيت من تزوج في العدة وأصاب في غير العدة (قال) قال مالك وعبد العزيز هو بمنزلة من تزوج في العدة ومس في العدة ألا ترى أن الواطئ بعد

العدة انما حبسه له النكاح الذي نكحها اياه حيث نهى عنه وقد كان المخزومي
 وغيره يقولون لا يكون أبداً ممنوعاً الا بالوطء في العدة ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 فان كان زوجها قد غاب عنها سنين ثم نعى لها فتزوجت فقدم زوجها الاول وقد
 دخل بها زوجها الآخر (قال) قال مالك ترد الى زوجها الاول ولا يقربها
 زوجها الاول حتى تنقضي عدتها من زوجها الآخر ﴿قلت﴾ فان كانت حاملاً
 من زوجها الآخر (قال) فلا يقربها زوجها الاول حتى تضع ما في بطنها ﴿قلت﴾
 فان مات زوجها الاول قبل أن تضع ما في بطنها (قال) ان وضعت ما في بطنها بعد
 مضي الاربعة الاشهر وعشر من يوم مات زوجها الاول فقد حلت للازواج
 وانقضت عدتها وان وضعت قبل أن تستكمل الاربعة الاشهر وعشراً من يوم مات
 زوجها الاول استكملت أربعة أشهر وعشراً من يوم مات زوجها الاول ولا تنقضي
 عدتها من زوجها الاول اذا وضعت ما في بطنها من زوجها الآخر الا أن تكون
 قد استكملت أربعة أشهر وعشراً من يوم مات زوجها الاول (قال) وكذلك قال لي
 مالك في هذه المسائل كلها وكذلك قضى عمر بن عبد العزيز ﴿ابن وهب﴾ أخبرناه
 الليث بن سعد في التي ردت الى زوجها وهلك زوجها الاول وهي حامل من
 زوجها الآخر (قال ابن القاسم) وهو قول مالك في أمر هذا الزوج الغائب وأمر
 الزوج الذي تزوجها في العدة وفي الوفاة عنها وفي حملها على ما وصفت لك ﴿قلت﴾
 لغيره فرجل توفي عن أم ولده ورجل أعتق أم ولده ورجل أعتق جارية كان
 يصيبها فتزوجن قبل أن تمضي الحيضة فأصبن بذلك النكاح (قال) يسلك بهن مسلك
 المتزوج في عدة اذا أصاب واذا لم يصب ﴿قلت﴾ فلو أن رجلاً زوج عبده أمة أو
 غيره ثم طلقها الزوج وقد كان دخل بها فأصابها سيدها في عدتها هل يكون كالنكاح
 في عدة (قال) نعم وقد قاله مالك وقال من وطئ وطء شبهة في عدة من نكاح
 بنكاح أو ملك كان كالمصيب بنكاح في عدة من نكاح ألا ترى أن الملك يدخل
 في النكاح حتى يمنع من وطء الملك ما يمنع به من وطء النكاح ﴿قلت﴾ أين ذلك

(قال) رجل طلق أمة البتة ثم اشتزاها قال مالك لا تحل له بالملك حتى تنكح زوجها غيره كما حرم على الناكح من ذلك (وقال مالك) في الرجل يتوفى عن أم ولده فتكون حرة وعدتها حيضة فتزوجها رجل في حيضتها انه متزوج في عدة وقد روى عن مالك انه ليس مثل المتزوج في عدة . وانظر في هذا فمضى ما وجدت مملوكا خالطه نكاح بعده في البراءة أو ملكا دخل على نكاح بعده في البراءة فذلك كله يجري مجرى المصيب في العدة ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك في التي تزوج في عدتها ثم يصيبها زوجها في العدة ثم يشتريها زوجها انه لا يطؤها بملك يمينه وقد فرق عمر بن الخطاب بينهما وقال لا يجتمعان أبدا ﴿ قال مالك ﴾ وكل امرأة لا تحل أن تنكح ولا تمس بنكاح فانه لا يصالح أن تمس بملك اليمين ما حرم في النكاح حرم بملك اليمين والعمل عندنا على قول عمر بن الخطاب ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان يطلق الرجل امرأته وعدتها بالشهور فتزوجت في عدتها ففرق بينه وبينها أيجزئها أن تعتد منهما جميعا بثلاثة أشهر مستقبلة قال نعم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال حدثني سليمان بن يسار أن رجلا نكح امرأة في عدتها فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فجلدهما وفرق بينهما وقال لا يتناكحان أبدا وأعطى المرأة ما أمهرها الرجل بما استحل من فرجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن سلمان الحجري عن عقيل بن خالد عن مكحول أن علي بن أبي طالب قضى بمثل ذلك سوء ﴿ وقال مالك ﴾ وقد قال عمر بن الخطاب أيما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم كان خاطبا من الخطاب فان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لا ينكحها أبدا (وقال) ابن المصيب ولها مهرها بما استحل منها

— ما جاء في المظلمة تنقضى عدتها ثم تأتي بولد بعد العدة —

﴿ وتقول هو من زوجي ما بينها وبين خمس سنين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان يطلق الرجل امرأته ثلاثا أو طلاقا يملك الرجعة فجاءت بولد

لأكثر من سنتين أيلزم الزوج الولد أم لا (قال) يلزمه الولد في قول مالك إذا جاءت
 بالولد في ثلاث سنين أو أربع سنين أو خمس سنين (قال ابن القاسم) وهو رأي في
 الخمس (قال) وكان مالك يقول ما يشبهه أن تلده النساء إذا جاءت به لزم الزوج
 ﴿قلت﴾ أرايت ان طلقها فحاضت ثلاث حيض وقالت قد انقضت عدتي فجاءت
 بولد بعد ذلك لتمام أربع سنين من يوم طلقها فتمت المرأة طلقني فحضت ثلاث حيض
 وأنا حامل ولا علم لي بالحمل وقد تهرق المرأة الدم على الحمل فقد أصابني ذلك وقال
 الزوج قد انقضت عدتك وإنما هذا حمل حادث ليس مني أيلزم الولد الأب أم لا
 (قال) يلزمه الولد إلا أن ينفيه بلعان ﴿قلت﴾ أرايت ان جاءت به بعد الطلاق
 لأكثر من أربع سنين جاءت بالولد لست سنين وإنما كانت طلقها طلاقاً يملك
 الرجعة أيلزم الولد الأب أم لا (قال) لا يلزم الولد الأب ها هنا على حال لانا نعلم أن
 عدتها قد انقضت وإنما هذا حمل حادث ﴿قلت﴾ ولم جعلته حملاً حادثاً أرايت ان
 كانت مستراة كم عدتها (قال) قال مالك عدتها تسعة أشهر ثم تعدت ثلاثة أشهر ثم
 قد حلت إلا أن تستراب بعد ذلك فتنظر حتى تذهب ربيبتها ﴿قلت﴾ أرايت
 ان استرايت بعد السنة فانتظرت ولم تذهب ربيبتها (قال) تنتظر الى ما يقال ان
 النساء لا تلدن لأبعد من ذلك إلا أن تنقطع ربيبتها قبل ذلك ﴿قلت﴾ فان قدمت
 الى أقصى ما تلده النساء ثم جاءت بالولد بعد ذلك لستة أشهر فصاعداً فقالت المرأة
 هو ولد الزوج وقال الزوج ليس هذا بابني (قال) القول قول الزوج وليس هو له
 بابن لانا قد علمنا أن عدتها قد انقضت وان هذا الولد إنما هو حمل حادث ﴿قلت﴾
 ويقام على المرأة الحد قال نعم ﴿قلت﴾ تحفظ هذا كله عن مالك قال لا ﴿قلت﴾
 أرايت ان جاءت بالولد بعد انقطاع هذه الرية لأقل من ستة أشهر أيلزم الولد
 الأب أم لا (قال) لا يلزمه ﴿قلت﴾ فان جاءت به بعد الرية التي ذكرت لك
 بثلاثة أشهر أو أربعة أشهر (قال) لا يلزمه ذلك ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال)
 قال لنا مالك اذا جاءت بالولد لأكثر مما تلده النساء لم يلحق الأب ﴿قلت﴾

أرأيت اذا هلك الرجل عن امرأته فاعتدت أربعة أشهر وعشرًا ثم جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر فيما بينها وبين ما تلد لمثله النساء من يوم هلك زوجها (قال) الولد للزوج يلزمه ﴿ قلت ﴾ ولم وقد أقرت بانقضاء العدة (قال) هذا والطلاق سواء يلزم الولد الأب وان أقرت بانقضاء العدة الا أن للاب في الطلاق أن يلاعن اذا ادعى الاستبراء قبل الطلاق ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فجاءت بولد لا أكثر مما تلد لمثله النساء ولم تكن أقرت بانقضاء العدة أيلزم الزوج هذا الولد أم لا (قال) لا يلزمه الولد (قال) وهو قول مالك (قال ابن القاسم) والمطلقة الواحدة التي يملك فيها الرجعة هاهنا والثلاث في قول مالك سواء في هذا الولد اذا جاءت به لا أكثر مما تلد له النساء ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن ابن عجلان أن امرأة له وضعت له ولدًا في أربع سنين وأنها وضعت مرة أخرى في سبع سنين . لابن وهب

— ما جاء في امرأة الصبي الذي لا يولد لمثله تأتي بولد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت امرأة الصبي اذا كان مثله يجامع ومثله لا يولد له فظهر بامرأته حمل أيلزمه أم لا (قال) لا يلزمه اذا كان لا يحمل لمثله وعرف ذلك ﴿ قلت ﴾ فان مات هذا الصبي عنها فولدت بعد موته بيوم أو بشهر هل تنقض عدها بهذا الولد (قال) لا تنقض عدها الا بعد أربعة أشهر وعشر من يوم مات زوجها ولا ينظر في هذا الى الولادة لان الولد ليس ولد الزوج ﴿ قلت ﴾ وتقيم عليها الحد (قال) نعم اذا كان لا يولد لمثل الزوج (قال) وانما الحمل الذي تنقض به العدة الحمل الذي يثبت نسبه من أبيه الا أن حمل الملاءنة ينقض به عدة الملاءنة وان مات زوجها في العدة ولا تنتقل الى عدة الوفاة وكذلك كل حامل طلقها زوجها فمات في العدة فانها لا تنتقل الى عدة الوفاة اذا كان طلاقًا بائنًا (وقال) في الصبي الذي لا يحمل من مثله ومثله يقوى على الجماع فيدخل بامرأته ثم يصالح عنه أبوه أو وصيه انه لا عدة على المرأة ولا يكون لها من الصداق شيء ولا يكون عليها في وطئه غسل الا أن تلذ يعني تنزل

— ما جاء في امرأة الخصى والمحبوب تأتي بولد —

﴿قلت﴾ هل يلزم الخصى أو المحبوب الولد اذا جاءت به امرأته (قال) سئل مالك عن الخصى هل يلزمه الولد (قال) قال مالك أرى أن يسئل أهل المعرفة بذلك فان كان يولد لمثله لزمه الولد والا لم يلزمه

— ما جاء في المرأة تزوج في عدتها ثم تأتي بولد —

﴿قلت﴾ أرايت امرأة طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو طلاقاً يملك الرجعة فلم تقرّ بانقضاء العدة حتى مضى لها ما تلد لمثله النساء الا خمسة أشهر فتزوجت ولم تقرّ بانقضاء العدة أيجوز النكاح لها أم لا (قال) ان قالت انما تزوجت بعد انقضاء عدتي فالقول قولها ولكنها ان كانت مسترابة فلا تنكح حتى تذهب الريبة أو يمضي لها من الاجل أقصى ما تلد لمثله النساء ﴿قلت﴾ فان مضى لها من الاجل ما تلد لمثله النساء الا أربعة أشهر فتزوجت فجاءت بولد بعد ما تزوجت الزوج الثاني لخمسة أشهر أيلزم الاول أم الآخر (قال) أرى أن لا يلزم الولد واحداً من الزوجين من قبل أنها وضعته لاكثر ما تلد لمثله النساء من يوم طلقها زوجها الاول ووضعته لخمسة أشهر من يوم تزوجها الآخر فلا يلزم الولد واحداً من الزوجين ويفرق بينهما وبين الزوج الآخر لانه تزوجها حاملاً ويقام عليها الحد ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلين وطئاً أمة بملك اليمين في طهر واحد أو تزوج رجلان امرأة في طهر واحد ووطئها أحدهما بعد صاحبه ثم تزوجها الثاني وهو يجهل أن لها زوجاً فجاءت بولد (قال) أما اذا كان ذلك في ملك اليمين فان مالكا قال يدعى لولدها القافة (قال) وأما في النكاح فاذا اجتمعا عليها في طهر واحد فالولد للاول لانه بلغني عن مالك أنه سئل عن امرأة طلقها زوجها فتزوجت في عدتها قبل أن تحيض فدخل بها زوجها الثاني ووطئها واستمر بها الحمل فوضعت (قال مالك) الولد للاول ولم أسمع من مالك ولكني قد أخذته عنه ممن أثق به (قال مالك) وان كان تزوجها بعد حيضة أو حيضتين من عدتها

فالولد للآخر ان كانت ولدته لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر وان كانت ولدته لأقل من ستة أشهر فهو الاول وكذلك قال مالك

❦ ما جاء في اقرار الرجل بالطلاق بعد أشهر ❦

❦ قال عبد الرحمن بن القاسم ❦ قال مالك في الرجل يكون في السفر فيقدم فيزعم أنه طلق امرأته واحدة أو اثنتين منذ سنة (قال مالك) لا يقبل قوله في العدة إلا أن يكون على أصل ذلك عدول فإن لم يكن إلا قوله لم يقبل منه واستأنفت العدة من يوم أقرّ وان مات ورثته وان مات لم يرثها اذا كانت قد حاضت في ذلك ثلاث حيض من يوم أقر على نفسه ولا رجعة له عليها وان أقر بالبتة لم يصدق في العدة ولم يتوارثا وقد بينا قول سليمان بن يسار في مثل هذا

❦ ما جاء في امرأة الذمي تسلم ثم يموت الذمي هل تنتقل ❦

❦ الى عدة الوفاة وفي تزويجها في العدة ❦

❦ قالت ❦ أرايت لو أن ذمية أسلمت تحت ذمي فمات الذمي وهي في عدتها أنتقل الى عدة الوفاة في قول مالك (قال) قال مالك لو طلقها البتة لم يلزمها من ذلك شيء فهذا يدل على أنها لا تنتقل الى عدة الوفاة ❦ قلت ❦ ولا يكون لها من المهر شيء ان لم يكن دخل بها مات في عدتها أو لم يميت (قال) نعم لا شيء لها من المهر وهو قول مالك وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فانما أراد بهذا المسلمين ولم يرد بهذا من على غير الاسلام ❦ قلت ❦ أرايت ان توفي عنها زوجها وكانت في عدة الوفاة فتزوجت زوجها في عدتها وظهر بها حمل (قال) قال مالك ان كان دخل بها قبل أن تحيض فالولد الاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا ولدته لتمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال ابن القاسم) وأرى أنه ان كان قد دخل بها قبل أن تحيض فالعدة وضع الحمل كان أقل من أربعة أشهر وعشر أو أكثر لان الولد الاول وان كان بعد حيضة أو حيضتين وقد ولدته لسته

أشهر من يوم دخل بها الآخر فالعدة وضع الحمل وهو آخر الاجلين والولد ولد الآخر (قال ابن القاسم) قال مالك في امرأة تزوجت في عدتها قال ان كان دخل بها قبل أن تحيض حيضة أو حيضتين فالولد للاول وان كان بعد ما حاضت حيضة أو حيضتين فالولد للآخر اذا أتت به تمام ستة أشهر من يوم دخل بها (قال ابن القاسم) وان جاءت به لاقل من ستة أشهر من يوم دخل بها الآخر كان للاول (وقال غيره) ان من تزوجها في العدة اذا فرق بينهما وقد دخل بها لم يتناكها أبداً ألا ترى أنه لو أسلم وهي في العدة كانت زوجة له واذا لم يسلم حتى تنقضي عدتها بانته منه ولم يكن له اليها سبيل مثل الذي يطلق وله الرجعة فتزوج امرأته قبل أن يرتجع فهو متزوج في عدة

— ما جاء في عدة المرأة ينحى لها زوجها فتزوج ثم يقدم —

(قلت) أرأيت لو أن امرأة نعي لها زوجها فتزوجت ودخل بها زوجها الآخر ثم قدم زوجها الاول (قال) قال مالك ترد الى زوجها الاول ولا يكون للزوج الآخر خيار ولا غير ذلك ولا تترك مع زوجها الآخر (قال مالك) ولا يقربها زوجها الاول حتى تحيض ثلاث حيض الا أن تكون حاملاً حتى تضع حملها وان كانت قد نُسيت من الحيض فثلاثة أشهر (قال مالك) وليست هذه بمنزلة امرأة المفقود وذلك أنها كذبت وعجلت ولم يكن اعذار من تربص ولا تفريق من امام (قلت) فهل يكون على هذه في البيوتة عن بيتها مثل ما يكون على المطلقة (قال) سألت مالكا عن الرجل ينكح أخته من الرضاعة أو أمه أو ذات محرم من الرضاعة أو النسب جهل ذلك ولم يعلمه ثم علم بذلك بعد ما دخل بها ففسخ ذلك النكاح أين تعتد (قال) قال لي مالك تعتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه كما تعتد المطلقة لان أصله كان نكاحاً يدرأ عنهما به الحد ويباحق فيه الولد (قال مالك) فأرى أن يسلك به سبيل النكاح الحلال قال مالك وهو أحب ما فيه الى (قال ابن القاسم) فما سألت عنه من هذه التي تزوجت وقدم زوجها انها تعتد في بيتها الذي كانت تسكن فيه مع

زوجها الآخر ويحال بينها وبين زوجها الآخر وبين الدخول عليها حتى تنقضى عدتها
فتتزوج زوجها الاول فان قال قائل هذه لها زوج ترد اليه وتلك لا زوج لها وانما
فسخ نكاحها فسخا بغير طلاق فهي لا تعتد من طلاق زوج وانما تعتد من مسيس
ياحق فيه الولد. وكذلك هذه أيضا انما تعتد من مسيس ياحق فيه الولد وان كانت
ذات زوج ولا ياحق فيه الطلاق

❦ ما جاء في عدة الامة تتزوج بغير اذن سيدها والنكاح الفاسد ❦

❦ قلت ❦ كم عدة الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاهما اذا فرق بينهما (قال) لم
أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال كل نكاح فاسد لا يترك أهله عليه على
حال فانه اذا فرق بينهما اعتدت عدة المطلقة فأرى هذه بهذه المنزلة تعتد عدة المطلقة
ولما جاء فيها مما قد أجاز به بعض الناس اذا أجازها السيد ❦ قلت ❦ أرأيت النكاح
الفاسد اذا دخل بها زوجها الا أنه لم يظأها وتصادقا على ذلك ثم فرقت بينهما كم
تعتد المرأة (قال) كما تعتد المطلقة من النكاح الصحيح ولا تصدق على العدة للخلوة
لانه لو كان ولد يثبت نسبه الا أن ينفيه بلعان وأرى أن لا صداق لها لانها لم تطلبه
ولم تدعه وكذلك قال مالك وتعاض من تلذذه بها ان كان تلذذ بها بشيء ولا يكون
في هذا صداق ولا نصف صداق ❦ قال سحنون ❦ وقد قيل انها لا تعاض

❦ ما جاء في المفقود تتزوج امرأته ثم يقدم والتي تطلق ❦

❦ فتعلم الطلاق ثم ترجع ولا تعلم ❦

❦ قلت ❦ أرأيت المرأة ينمى لها زوجها فتعتد منه ثم تتزوج والمرأة يطلقها زوجها
فتعلم بالطلاق ثم يراجعها في العدة وقد غاب زوجها ولم تعلم بالرجعة حتى تنقضى العدة
فتتزوج وامرأة المفقود تعتد أربع سنين بأمر السلطان ثم أربعة أشهر وعشرأ
فتنكح أهولا، عند مالك محملين محمل واحد (قال) لا . أما التي ينمى لها زوجها
فهذه يفرق بينها وبين زوجها الثاني وترد الى زوجها الاول بعد الاستبراء وان ولدت

منه أولاداً وأما امرأة المفقود والتي طلقت ولم تعلم بالرجعة فانه قد كان مالك يقول مرة اذا تزوجتنا ولم يدخل بهما أزواجهما فلا سبيل لأزواجهما اليهما ثم ان مالك وقف قبل موته بعام أو نحوه في امرأة المطلق اذا أتى زوجها الاول ولم يدخل بها زوجها الآخر فقال مالك زوجها الاول أحق بها (قال) وسمعت أنا منه في المفقود أنه قال هو أحق بها ما لم يدخل بها زوجها الثاني وأنا أرى فيهما جميعاً أن أزواجهما اذا أدركوهما قبل أن يدخل بهما أزواجهما هؤلاء الآخرون فالأولون أحق وان دخلوا فالآخرون أحق (وقال أشهب) مثل قوله واختار ما اختاره (وقال) المغيرة وغيره بقول مالك الاول وقالوا لا توارث امرأة زوجين توارث زوجها ثم ترجع الى زوج غيره (وقال مالك) وليس استحلال الفرج بعد الاعذار من السلطان بمنزلة عقد النكاح وقد جاء زوجها ولم يطلق ولم يمت ﴿قلت﴾ أرايت ان قدم زوجها بعد الاربع سنين وبعد الاربعة الاشهر وعشر أتردها اليه في قول مالك ويكون أحق بها قال نعم ﴿قلت﴾ أف تكون عنده على تطليقتين (قال) لا ولكنها عنده على ثلاث تطليقات عند مالك وانما تكون على تطليقتين اذا هي رجعت اليه بعد زوج ﴿قلت﴾ أرايت المفقود اذا ضرب السلطان لامرأته أربع سنين ثم اعتدت أربعة أشهر وعشرًا أيكون هذا الفراق تطليقة أم لا (قال) ان تزوجت ودخل بها فهي تطليقة ﴿قلت﴾ فان جاء أن زوجها حي قبل أن تنكح بعد الاربعة الاشهر وعشر أتمنعها من النكاح أم لا (قال) نعم وهي امرأته على حالها وبعد ما نكحت قبل أن يدخل بها يفرق بينها وبين زوجها الثاني وتقيم على زوجها الاول ﴿قلت﴾ فان تزوجت بعد الاربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه مات بعد الاربعة أشهر وعشر أترثه أم لا (قال) ان انكشف أن موته بعد نكاحها وقبل دخوله بها ورثت زوجها الاول لانه مات وهو أحق بها فهو كمجيئه أن لو جاء أو علم أنه حي وفرق بينهما وبين الآخر واعتدت من الاول من يوم مات لان عصمة الاول لم تسقط وانما تسقط بدخول الآخر بها وكذلك لو مات الزوج الآخر قبل دخوله بها فورثته ثم انكشف أن الزوج الاول مات

بعده أو قبله وبعد نكاحه أو جاء أن الزوج الأول حيٌّ بطل ميراثها من هذا الزوج الآخر وردت إلى الأول أن كان حياً وأخذت ميراثه أن كان ميتاً فإن انكشف أن موته بعد ما دخل بها الآخر فهي زوجة الآخر ولا يفرق بينهما لأنه استحل الفرج بعد الاعتذار من السلطان وضرب الممدد والمفقود حيٌّ فقد انقطعت عصمة المفقود وانما موته في تلك الحال كمجيئه لو جاء ولا ميراث لها من الأول وإن انكشف أنها تزوجت بعد ضرب الآجال وبعد الأربعة أشهر وعشر بعد موت المفقود في عدة وفاته ودخل بها الآخر في تلك العدة فرق بينهما وبين الآخر ولم يتناكحاً أبداً وورثت الأول وإن لم يكن كان دخل بها فرق بينهما وورثت الأول وكان خاطباً من الخطاب إن كانت عدتها من الأول قد انقضت لأن عمر بن الخطاب فرق بين المتزوجين في العدة في العمدة والجهل وقال لا يتناكحان أبداً وهذا المسلك يأخذ بالذي طلق وارتجع فلم تعلم بالرجعة حتى انقضت العدة وتزوجت زوجها بعد موتها وفي ميراثهما وفي فسخ النكاح وإن انكشف أن موت المفقود وانقضاء عدة موته قبل تزويج الآخر ورثت المفقود وهي زوجة الآخر كما هي ﴿قال﴾ وقال مالك في امرأة المفقود إذا ضرب لها أجلاً أربع سنين ثم تزوجت بعد أربعة أشهر وعشر ودخل بها ثم مات زوجها هذا الذي تزوجها ودخل بها ثم قدم المفقود فأراد أن يتزوجها بعد ذلك أنها عنده على تطليقتين إلا أن يكون طلقها قبل ذلك

— ما جاء في ضرب أجل امرأة المفقود —

﴿قلت﴾ رأيت امرأة المفقود اتعدت الأربع سنين في قول مالك بغير أمر السلطان (قال) قال مالك لا قال مالك وإن أقامت عشرين سنة ثم رفعت أمرها إلى السلطان نظر فيها وكتب إلى موضعه الذي خرج إليه فإن يئس منه ضرب لها من تلك الساعة أربع سنين ﴿فقيل﴾ للمالك هل تعدد بعد الأربع سنين عدة الوفاة أربعة أشهر وعشر أم من غير أن يأمرها السلطان بذلك (قال) نعم مالها وما للسلطان في الأربعة الأشهر

وعشر التي هي عدة ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فأنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرًا ثم تحل ﴿وقال ابن وهب﴾ عن عبد الجبار عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب ضرب للمفقود من يوم جاءته امرأته أربع سنين ثم أمرها أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ثم تصنع في نفسها ما شاءت إذا انقضت عدتها ﴿وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن﴾ المفقود الذي لا يبلغه سلطان ولا كتاب سلطان فيه قد أضل أهله وإمامه في الأرض لا يدري أين هو وقد تلوموا الطلبه والمسئلة عنه فلم يوجد فذلك المفقود الذي يضرب له الإمام فيما بلغنا لامرأته ثم تعتد بعدها عدة المتوفى عنها يقولون إن جاء زوجها في عدتها أو بعد العدة ما لم تنكح فهو أحق بها وإن نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ﴿مالك﴾ أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قل في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب ثم يراجعها فلا تبلغها رجعت أياها وقد بلغها طلاقها فتزوج أنه إن دخل بها زوجها الآخر قبل أن يدركها زوجها الأول فلا سبيل لزوجها الأول الذي طلقها إليها (قال مالك) وعلى هذا الأمر عندنا في هذا وفي المفقود (قال مالك) وقد بلغني أن عمر بن الخطاب قال فإن تزوجت ولم يدخل بها الآخر فلا سبيل لزوجها الأول إليها (قال مالك) وهذا أحب ما سمعت إلى هذا وفي المفقود فاختاف قول مالك في هذا فرأى ابن القاسم وأشهب أن أقوى القواين إذا كان زوجها الآخر قد دخل بها لقول مالك وعلى هذا الأمر عندنا في التطلق وفي المفقود في التي قد دخل بها وقوله في التي لم يدخل بها وهذا أحب ما سمعت إلى في هذا وفي المفقود ومع أن جل الآثار عن عمر بن الخطاب إنما فوت التي طلقت في الدخول بها

﴿ما جاء في النفقة على امرأة المفقود في ماله﴾

﴿قلت﴾ رأيت المفقود أينفق على امرأته من ماله في الأربع سنين (قال) قال مالك ينفق على امرأة المفقود من ماله في الأربع سنين ﴿قلت﴾ في الأربعة أشهر وعشر

بعد الاربع سنين (قال) لا لانها معتدة ﴿ قلت ﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في الاربع سنين في قول مالك (قال) قال مالك نعم ﴿ قلت ﴾ أينفق على ولده الصغار وبناته في الاربعة أشهر وعشر التي جعلها عدة لامرأته قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرايت المفقود اذا كان له ولد صغار ولهم مل أينفق عليهم من مال أبيهم (قال) لا أينفق عليهم من مال أبيهم لأن مالكا قال اذا كان للصغير مال لم يجبر الاب على نفقته ﴿ قلت ﴾ أرايت ان أنفقت على ولد المفقود وعلى امرأته من مال المفقود أناخذ منهم كفيلا بذلك في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فان علم أنه قد مات قبل ذلك وقد أنفق على ولده وعلى أهله في السنين الأربع (قال) قال مالك في امرأة المفقود اذا أنفقت من ماله في الأربع سنين التي ضربها السلطان أجلا لها ثم أتى العلم بأنه قد مات قبل ذلك غرمت ما أنفقت من يوم مات لأنها قد صارت وارثة ولم يكن منه تفريط ونفقة من مالها ﴿ قلت ﴾ وان مات قبل السنين التي ضربها السلطان أجلا للمفقود أترد ما أنفقت من يوم مات (قال) نعم وكذلك المتوفى عنها زوجها أترد ما أنفقت بعد الوفاة ﴿ قلت ﴾ أرايت ما أينفق على ولد المفقود ثم جاء علمه أنه قد مات قبل ذلك (قال) مثل ما قال لنا مالك في المرأة انهم يردون ما أنفقوا بعد مرتة

— ما جاء في ميراث المفقود —

(قال) وقال مالك لا يقسم ميراث المفقود حتى يأتي موته أو يبلغ من الزمان ما لا يحيا الى مثله فيقسم ميراثه من يوم يموت وذلك اليوم يقسم ميراثه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان جاء موته بعد الأربعة الأشهر وعشر من قبل أن تنكح أئورثها منه في قول مالك أم لا (قال) نعم ترثه عند مالك ﴿ قلت ﴾ فان تزوجت بعد الأربعة أشهر وعشر ثم جاء موته أنه قد مات بعد الأربعة أشهر وعشر (قال) ان جاء موته بعد نكاح الآخر وقبل أن يدخل بها هذا الثاني ورثته وفرق بينهما واستقبلت عدتها من يوم مات وان جاء أن موته بعد ما دخل بها زوجها الثاني لم يفرق بينهما ولا ميراث لها منه الا أن يكون يعلم أنها تزوجت بعد موته في عدة منه فانها ترثه ويفرق بينهما

وان كان قد دخل بها لم تحل له أبدا وان تزوجت بعد انقضاء عدتها من موته لم يفرق بينها وبين زوجها الثاني وورثت زوجها المفقود وهذا كله الذي سمعت من مالك **﴿ قلت ﴾** أرأيت المفقود اذا مات ابن له في السنين التي هو فيها مفقود أتورث المفقود من ابنه هذا في قول مالك (قال) لا يرثه في قول مالك **﴿ قلت ﴾** فاذا بلغ هذا المفقود من السنين مالا يعاش في مثلها فجعلته ميتا أتورث ابنه الذي مات في تلك السنين من هذا المفقود في قول مالك (قال) لا يرثه عند مالك وانما يرث المفقود ورثته الاحياء يوم جعلته ميتا (قال) وهذا قول مالك **﴿ قلت ﴾** أرأيت اذا مات ابن المفقود أيقسم ماله بين ورثته ساعتئذ ولا يورث المفقود منه أم يوقف ما للأب منه خوفا من أن يكون المفقود حيا وما قول مالك في هذا (قال) يوقف نصيب المفقود فان أتى كان أحق به وان بلغ من السنين مالا يحيا الى مثلها رد الى الذين ورثوا ابنه الميت يوم مات فيقسم بينهم على موارثهم (وقال) مالك لا يرث أحد أحدا بالشك

— ما جاء في العبد يفقد —

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن عبدا لي فقد وله أولاد أحرار فأعتقته بعد ما فقد العبد أيجرّ ولأه ولده الأحرار من امرأة حرة أم لا (قال) لا يجرّ الولاء لأننا لا ندري أكان يوم أعتقته حيا أم لا ألا ترى أن مالكا قال في المفقود اذا مات بعض ولده انه لا يرث المفقود من مال ولده هذا الميت شيئا اذا لم تعلم حياة المفقود يوم يموت ولده هذا لأنه لا يدري لعل المفقود يوم يموت ولده هذا كان ميتا ولكن يوقف قدر ميراثه فكذلك الولاء على ما قال لي مالك في الميراث ان سيد العبد لا يجرّ الولاء حتى يعلم أن العبد يوم أعتقه السيد حي **﴿ قلت ﴾** أرأيت العبد الذي فقد فأعتقه سيده اذا مات ابن له حرّ من امرأة حرة أوقف ميراثه أم لا في قول مالك (قال) أحسن ما جاء فيه وما سمعت من مالك أنه يؤخذ من الورثة حميل بالمال ان جاء أبوهم دفعوا حظه من هذا المال بعد ما يتلوم للأب ويطلب **﴿ قلت ﴾** فاذا فقد الرجل الحر فمات

بعض ولده أعطى ورثة الميت بالمال حميلا بنصيب المفقود وأنصباهم (قال) لا ولكن
يوقف نصيب المفقود ﴿قلت﴾ ما فرق ما بينهما (قال) لأن مالكا قال لا يورث أحد
بالشك والحر إذا فقد فهو وارث هذا الابن إلا أن يعلم أن الاب المفقود قدمات
قبل هذا الابن وأما العبد الذي أعتق فأنما ورثة هذا الابن الحر من الحرية أخوته وأمه
دون الاب لأنه عبد حتى يعلم أن العبد قد مسه العتق قبل موت الابن والعبد لما فقد
لا يدري أمسه العتق أم لا لانا لا ندري لعله كان ميتا يوم أعتقه سيده فلذلك
رأيت أن يدفع المال الى ورثة ابن العبد ويؤخذ منهم بذلك حميل ورأيت في ولد الحر
أن يوقف نصيب المفقود ولا يعطى ورثة ابن الميت نصيب المفقود بحجة الله فهذا فرق ما بينهما
وهذا قول مالك انه لا يورث أحد بالشك ألا ترى في مسئلتك في ابن العبد ان ورثته
الاحرار كانوا ورثته اذ كان أبوه في الرق فهم الورثة على حالتهم حتى يعلم ان الاب
قد مسه العتق ﴿قلت﴾ رأيت قول مالك لا يورث أحد بالشك اليس ينبغي ان
يكون معناه أنه من جاء يأخذ المال بورثة يدعيها فان شككت في وراثته وخفت
ان يكون غيره وارثا دونه لم أعطه المال حتى لا أشك أنه ليس للميت من يدفع هذا
عن الميراث الذي يريد أخذه (قال) انما معنى قول مالك لا يورث أحد بالشك انما
هو في الرجلين يهلكان جميعا ولا يدري أيهما مات أولا وكل واحد منهما وارث
صاحبه انه لا يرث واحد منهما صاحبه وانما يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء
﴿قلت﴾ فأنف نورث ورثة كل واحد منهما بالشك لانك لا تدري لعل الميت هو
الوارث دون هذا الحي (قال) الميتان في هذا كأنهما ليسا بوارثين وهما اللذان لا يورث
مالك بالشك وأما هؤلاء الاحياء فانما ورثناهم حين طر حنا الميتين فلم نورث بعضهم من
بعض فلم يكن بد من أن يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء فالعبد عندي إذا
لم يدبر أمسه العتق أم لا فهو بمنزلة الميتين لا أورثه حتى أستيقن أن العتق قد مسه

— ما جاء في القضاء في مال المفقود ووصيته —

﴿قلت﴾ رأيت ديون المفقود الى من يدفعونها (قال) يدفعونها الى السلطان

﴿ قلت ﴾ ولا يجزئهم أن يدفعوها الى ورثته (قال) لا لان الورثة لم يرثوه بعد
﴿ قلت ﴾ أرأيت المفقود اذا فقد وماله في أيدي ورثته أينزعه السلطان ويوقفه (قال)
قال مالك يوقف مال المفقود والسلطان ينظر في ذلك ويوقف ماله ولا يدع أحداً
يفسده ولا يبذره ﴿ قلت ﴾ أرأيت المفقود اذا كان ماله في يدي رجل قد كان المفقود
داينه أو استودعه اياه أو قارضه أو أعاره متاعاً أو أسكنه في داره أو أجره اياها أو
مأشبه هذا أتزع هذه الاشياء من يد من هي في يديه أم لا يعرض لهم السلطان حتى
تم الاجارة (قال) أما ما كان من اجارة فلا يعرض لهم حتى تم الاجارة وأما ما كان
من عارية فان كان لها أجل فلا يعرض للعارية حتى يتم الاجل وما كان من دور
أسكنها فلا يعرض ان هي في يديه حتى يتم سكناها وما استودعه أو دايته أو
قارضه فان السلطان ينظر في ذلك كله ويستوثق من مال المفقود ويجمعه له ويجمعه
حيث يرى لانه ناظر لكل غائب ويوقفه وكذلك الاجارات والسكنى وغيرها
اذا مضت آجالها صنع فيها السلطان مثل ما وصفت لك ويوقفها ويحرزها على الغائب
﴿ قلت ﴾ فان كان قد قارض رجلاً الى أجل من الآجال ثم فقد فقال القراض
لا يصلح فيه الاجل عند مالك وهو قراض فاسد لا يحل فالسلطان يفسخ هذا القراض
ولا يقره ويصنع في ماله كله ما وصفت لك ويوكل رجلاً بالقيام في ذلك أو يكون في
أهل المفقود رجل يرضاه فيوكله ينظر في ذلك وينظر القاضي للغائب ﴿ قلت ﴾
ولم قلت في العارية اذا كان لها أجل ان السلطان يدعها الى أجلها في يد المستعير (قال)
لان المفقود نفسه لو كان حاضراً فأراد أن يأخذ عاريتة قبل محل الاجل لم يكن له
ذلك عند مالك لانه أمر أوجبه على نفسه فليس له أن يرجع فيه فذلك لا يعرض فيها
السلطان لان المفقود نفسه لم يكن يستطيع رده ولانه لو مات لم يكن لورثته أن
يأخذوها ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً باع جارية له ثم فقد فاعترفت الجارية في يد
المشتري وللمفقود عروض أئتمنى على العروض فيأخذ الثمن الذي دفعه الى المفقود من
هذه العروض عند مالك (قال) نعم لان مالكا رأى القضاء على الغائب ﴿ قلت ﴾

أرأيت المفقود اذا اعترف متاعه رجل فأراد أن يقيم البينة أيجعل القاضى للمفقود وكيلاً أم لا (قال) لا أعرف هذا من قول مالك إنما يقال لهذا الذى اعترف هذه الاشياء أقم البينة عند القاضى فان استحققت أخذت والا ذهبت ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً أقام البينة أن المفقود أوصى له بوصية أتقبل بينته (قال) نعم عند مالك فان جاء موت المفقود وهذا حيّ أجزت الوصية اذا حملها الثالث وان بلغ المفقود من السنين ما لا يحيا الى مثلها وهذا حيّ أجزت له الوصية ﴿قلت﴾ وكذلك لو أقام رجل البينة أن المفقود أوصى اليه قبل أن يفقد (قال) أقبل بينته واذا جعلت المفقود ميتاً جعلت هذا وصياً ﴿قلت﴾ وكيف تقبل بينتهما وهذا لم يجب له شئ بعد وانما يجب لهما ذلك بعد الموت (قال) يقبلها القاضى لان هذا الرجل يتول أخاف أن تموت بينتى ﴿قلت﴾ فان قبل بينته ثم جاء موت المفقود بعد ذلك أتأمرهما بأن يعيدا البينة أو قد أجزت تلك البينة (قال) قد أجزت لهما تلك البينة ﴿قلت﴾ أرأيت ان ادعت امرأة أن هذا المفقود كان زوجها أتقبل بينتها أم لا (قال) نعم تقبل منها البينة لان مالكا يرى القضاء على الغائب

— ما جاء في الاسير يفقد —

﴿قلت﴾ أرأيت الاسير في أرض العدو أهو بمنزلة المفقود في قول مالك (قال) لا والاسير لا تتزوج امرأته الا أن يتنصر أو يموت ﴿قال﴾ فتقبل للمالك فان لم يعرفوا موضعه ولا موقعه بعد ما أسر (قال) ليس هو بمنزلة المفقود ولا تتزوج امرأته حتى يعلم موته أو يتنصر ﴿قلت﴾ ولم قال مالك في الاسير اذا لم يعرفوا أين هو انه ليس بمنزلة المفقود (قال) لانه في أرض العدو وقد عرف أنه قد أسر ولا يستطيع الوالى أن يستخبر عنه في أرض العدو فليس هو بمنزلة من فقد في أرض الاسلام ﴿قلت﴾ أرأيت الاسير يكرهه بعض ملوك أهل الحرب أو يكرهه أهل الحرب على النصرانية أتبين منه امرأته أم لا (قال) قال لى مالك اذا تنصر الاسير فان علم أنه تنصر طائفاً فارق بينه وبين امرأته وان أسكره لم يفرق بينه وبين امرأته وان لم يعلم أنه تنصر

مكرها أو طائعا فرّق بينه وبين امرأته وماله في ذلك كله موقوف حتى يموت فيكون في بيت مال المسلمين أو يرجع إلى الاسلام وقاله ربعة وابن شهاب انه ان تنصرو لا يعلم أمكره أو غيره فرّق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وان أكره على النصرانية لم يفرق بينه وبين امرأته وأوقف ماله وينفق على امرأته من ماله

❦ الرجل يتزوج المرأة في العدة هل تحل لأبيه أو لابنه ❦

❦ قلت ❦ أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة في عدتها فلم يجامعها ولكنه قبل وباشر وجس ثم فرّق بينهما أيحل له أن ينكحها بعد ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أني أرى أن النكاح في الاشياء كلها مما يحرم بالوطء كان نكاحا حلالا أو على وجه شبهة فإنه اذا قبل فيه أو تلذّذ تحل لابنه ولا لأبيه والتلذّذ ها هنا في التي تنكح في عدتها بمنزلة الوطء لانه هو نفسه لو وطئها وقد تزوجها في عدتها لم تحل له أبدا فهو في تحريم الوطء ها هنا بمنزلة الذي يتزوج امرأة حراما بوجه شبهة فالوطء فيه والجلس والقبلة تحرم على آبائه وعلى أبنائه وكذلك هذا لان وطأه يحرم على نفسه فالقبلة والجلس والمباشرة تحمّل الحمل التحريم أيضا لانه حين كان يطؤها فيحرم عليه وطؤها في المستقبل أبدا فكذلك اذا قبلها فيما نهاه الله عنه من نكاحها في العدة يحرم عليه تقبيلها فيما يستقبل فأمرهما واحد وانما نهى الله عز وجل حين حرم نكاحها في العدة لئلا توطأ ولا تقبل ولا يتلذّذ منها بشيء حتى تنقضي عدتها فمن ركب شيئا من ذلك فقد واقع التحريم (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يتزوج المرأة في عدتها فلا تمسها في العدة ولا يقربها في العدة ولكنه دخل بها بعد العدة (قال) قال مالك يفسخ هذا النكاح وما هو بالتحريم البين وقد بينا آثار هذا وما أشبهه

❦ فيمن لا عدة عليها من الطلاق وعليها العدة من الوفاة ❦

❦ قلت ❦ هل تعتد امرأة الخصى أو المحبوب اذا طلقها زوجها (قال) أما امرأة الخصى فأرى عليها العدة في قول مالك (قال أشهب) لانه يصيب ببقية ما بقي من

ذكره وأراه يحصن امرأته ويحصن هو بذلك الوطء (قال ابن القاسم) وأما المحبوب فلا أحفظ الساعة عن مالك في عدة الطلاق فيه شيئاً إلا أنه ان كان ممن لا يحس امرأته فلا عدة عليها في الطلاق وأما في الوفاة فعليها أربعة أشهر وعشر على كل حال ﴿قالت﴾ أرأيت الصغيرة اذا كان مثلاً لا يوطأ فدخل بها زوجها فطلقها هل عليها عدة من الطلاق (قال) قال مالك لا عدة عليها (قال مالك) وعليها في الوفاة العدة لانها من الأزواج وقد قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا

﴿ما جاء في عدة المرأة تنكح نكاحاً فاسداً﴾

﴿قالت﴾ أرأيت المرأة يموت عنها زوجها ثم يعلم أن نكاحه كان فاسداً (قال) قال مالك لا احداد عليها ولا عدة وفاة وعليها ثلاث حيض استبراء لرحمها ولا ميراث لها ويلحق ولدها بأبيه ولها الصداق كاملاً الذي سمي لها الزوج ما قدم اليها وما كان منه مؤخراً فجميعه لها

﴿ما جاء في عدة المطلقة والمتوفى عنهن أزواجهن في بيوتهن﴾
﴿والانتقال من بيوتهن اذا خفن على أنفسهن﴾

﴿قلت﴾ أرأيت المطلقة والمتوفى عنها زوجها اذا خافت على نفسها أيكون لها أن تتحول وهي في عدها في قول مالك (قال) قال مالك اذا خافت سقوط البيت فلها أن تتحول وان كانت في قرية ليس فيها مسلمون وهي يخاف عليها الاصوص وأشباه ذلك مما لا يؤمن عليها في نفسها فلها أن تتحول أيضاً وأما غير ذلك فليس لها أن تتحول ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت في مصر من الامصار فخافت من جارها وهو جار سوء أيكون لها أن تتحول أم لا في قول مالك (قال) الذي قال لنا مالك ان المبتوتة والمتوفى عنها لا تنتقل الا من أمر لا تستطيع القرار عليه ﴿قالت﴾ فالمدينة والقرية عند مالك مفترقتان (قال) المدينة ترفع ذلك الى السلطان وانما سمعت من مالك ما أخبرتك (قال) وقال لي مالك لا تنتقل المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة الا من أمر

لا تستطيع القرار عليه ﴿قلت﴾ أ يكون عليها أن تمتد في الموضع الذي تحولت إليه من الخوف في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت امرأة طلقها زوجها فكانت تمتد في منزله الذي طلقها فيه فانهدم ذلك المسكن فقالت المرأة أنا أنتقل الى موضع كذا وكذا أعتد فيه وقال الزوج لا بل أنقلك الى موضع كذا وكذا فتعتدى فيه القول قول من (قال) ينظر في ذلك فان كان الذي قالت المرأة لا ضرر على الزوج فيه في كثرة كراء ولا سكنى كان القول قولها وان كان على غير ذلك كان القول قول الزوج ﴿مالك﴾ وسعيد بن عبد الرحمن ويحيى بن عبد الله بن سالم أن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة حدثهم عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريسة بنت مالك ابن سنان وهي أخت أبي سعيد الخدري أخبرتها أنها أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خديرة فان زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى اذا كانوا بطرف القدوم أدركهم فقتلوه قالت فسألته أن يأذن لي أن أرجع الى أهلي في بني خديرة فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة قالت فقلت يا رسول الله ائذن لي أن أنتقل الى أهلي قالت فقال نعم قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاني أو أمر بي فدعيت له قال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت الفريسة فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً قالت فلما كان عثمان أرسل الى فسألني فأخبرته فاتبع ذلك وقضى به ﴿قلت﴾ أ رأيت ان انهدم المسكن فقال الزوج أنا أسكنك في موضع كذا وكذا وذلك ليس بضرر وقالت المرأة أنا أسكن في موضع آخر ولا أريد منك الكراء (قال) ذلك لها ﴿قلت﴾ وتحفظه عن مالك (قال) لا وهو مثل الاول ﴿قلت﴾ أ رأيت ان انهدم المنزل الذي كانت تعتد فيه فانتقلت منه الى منزل آخر أ يكون لها أن تخرج من المنزل الثاني قبل أن تستكمل بقية عدتها (قال ابن القاسم) ليس لها أن تخرج من المنزل الثاني حتى تستكمل عدتها الا من علة ﴿قلت﴾ أ رأيت امرأة طلقها البتة فغلبت زوجها وخرجت

فسكنت موضعا غير بيتها الذي طلقها وهي فيه ثم طالبت من زوجها كراء بيتها الذي
سكنته هي في حال عدتها (قال) لا كراء لها على الزوج لانها لم تمتد في بيتها الذي
كانت تكون فيه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمع منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت
ان أخرجها أهل الدار في عدتها أ يكون ذلك لأهل الدار أم لا في قول مالك (قال) نعم
ذلك لأهل الدار اذا انقضى أجل الكراء ﴿ قلت ﴾ فاذا أخرجها أهل الدار أ يكون
على الزوج أن يتكاري لها في موضع آخر في قول مالك (قال) نعم على الزوج أن يتكاري
لها موضعا تسكن فيه حتى تنقضى عدتها (قال) وقال مالك وليس لها أن تبني الا في هذا
الموضع الذي تكارادها زوجها ﴿ قلت ﴾ فان قالت المرأة حين أخرجت أنا أذهب أسكن
حيث أريد ولا أسكن حيث يكثر لي زوجي أ يكون ذلك لها أم لا (قال ابن القاسم)
نعم ذلك لها وانما كانت تلزم السكنى في منزلها الذي كانت تسكن فيه فاذا أخرجت
منه فانما هو حق لها على زوجها فاذا تركت ذلك فليس لزوجها حجة أن ينقلها الى
منزل لم يكن لها سكنى وانما عدتها في المنزل الذي تريد والذي يريد أن يسكنها فيه
زوجها في السنة سواء ﴿ مالك ﴾ عن نافع أن ابنة لسعيد بن زيد كانت تحت عبد الله
ابن عمرو بن عثمان فطلقها البتة فانتقلت فانكر ذلك عليها عبد الله بن عمر بن الخطاب
﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة أن مروان سمع بذلك في إمرته فأرسل اليها فردها الى بيتها وقال سنأخذ
بالقضية التي وجدنا الناس عليها ﴿ قال يونس ﴾ قال ابن شهاب كان ابن عمر وعائشة
يشددان فيها وينهيان أن تخرج أو تبني في غير بيتها (وقال ابن شهاب) وكان ابن
المسيب يشدد فيها ﴿ مالك ﴾ قال قال عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وسليمان
ابن يسار لا تبني المبتوتة الا في بيتها ﴿ قلت ﴾ أرأيت كل من خرجت من بيتها
في عدتها الذي تمتد فيه وغلبت زوجها أ يجبرها السلطان على الرجوع الى بيتها حتى
تم عدتها فيه في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الامير اذا هلك عن امرأته أو
طلقها وهي في دار الامارة أ تخرج أم لا (قال) مادار الامارة في هذا وغير دار

الامارة الاسواء وينبغي للامير القادم أن لا يخرجها من موضعها حتى تنقضى عدتها
﴿قلت﴾ اتخفظ هذا عن مالك (قال) قال لي مالك في رجل حبس داراً له على
رجل ماعاش فاذا انقضى فهي حبس على غيره فمات في الدار هذا الحبس عليه
أولاً والمرأة في الدار فأراد الذي صارت الدار اليه الحبس عليه من بعد الهالك أن
يخرج المرأة من الدار (قال) قال مالك لا أرى أن يخرجها حتى تنقضى عدتها (قال)
فالذي سألت عنه من دار الامارة أيسر من هذا ﴿عبد الرحمن بن أبي الزناد﴾ عن
أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت على مروان فقلت ان امرأة من أهلك
طلقت فمررت عليها آنفا وهي تنتقل فعبت ذلك عليهم فقالت أمرتنا فاطمة بنت
قيس بذلك وأخبرتنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تنتقل حين طلقها
زوجها إلى ابن أم مكتوم فقال مروان أجل هي أمرتهم بذلك فقال عروة قلت
أما والله لقد عابت ذلك عليك عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان
وحش تخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ابن
لهيعة﴾ عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع القاسم بن محمد يقول خرجت عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم بأُم كلثوم من المدينة إلى مكة في عدتها وقتل زوجها بالعراق
فقيل لعائشة في ذلك فقالت اني خفت عليها أهل الفتنة وذلك ليالي فتنة المدينة بعد
ما قتل عثمان رحمه الله قال محمد وكانت عائشة تنكر خروج المطلقة في عدتها حتى
تحل ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن القاسم أن عائشة
زوج النبي صلى الله عليه وسلم انتقلت بأُم كلثوم حين قتل طاحه وكانت تحته من
المدينة إلى مكة قال وذلك انها كانت فتنة

— ما جاء في عدة الصبية الصغيرة من الطلاق والوفاة في بيتها —

﴿قلت﴾ أرايت الصبية الصغيرة اذا كان مثلها يجمع فبني بها زوجها فجامعها ثم طلقها
البتة فأراد أبواها أن ينتقلا بها لتعتد عندهما وقال الزوج لا بل تعتد في بيتها (قال)
عليها أن تعتد في بيتها في قول مالك ولا ينظر إلى قول الابوين ولا إلى قول الزوج

وقد لزمته العدة في بيتها حيث كانت تسكون يوم طلقها زوجها ﴿قلت﴾ فان كانت صبية صغيرة مات عنها زوجها فأراد أبواها الحج والنقلة الى غير تلك البلاد ألهم أن يخرجوها (قال) ليس لهم أن يخرجوها لان مالكا قال لا تنتقل المتوفى عنها ولتعتمد في بيتها الا البدوية فان مالكا قال فيها وحدها انها تلتوى ^(١) (تلتوى) أى تتحول مع أهلها حيث انتوا ﴿مالك بن أنس﴾ وسعيد بن عبد الرحمن والليث عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في المرأة البدوية يتوفى عنها زوجها انها تلتوى حيث انتوى أهلها ﴿عبد الجبار بن عمر﴾ عن ربيعة مثله (وقال ربيعة) واذا كانت في موضع خوف انها لا تقيم فيه (قال مالك) اذا كانت في قرار فانتوى أهلها لم تلتو معهم وان كانوا في بادية فانتوى أهلها انتوت معهم قبل أن تنقضى عدتها وان تبدى زوجها فتوفى فانها ترجع ولا تقيم تمتد في البادية ﴿وقال مالك﴾ في البدوى يموت ان امرأته تلتوى مع أهلها وليس تلتوى مع أهل زوجها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة التي لم يدخل بها زوجها مات عنها وهي بكر بين أبويها أو ثيب ملكت أمرها أين تمتد (قال) حيث كانت تكون يوم مات زوجها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

— ماجاء في عدة الأمة والنصرانية في بيوتها —

﴿قلت﴾ أرايت الأمة التي مات عنها زوجها التي ذكرت أن مالكا قال تمتد حيث كانت تبث ان أراد أهلها الخروج من تلك البلاد والنقلة منها الى غيرها ألهم أن ينقلوها أو يخرجوها (قال ابن القاسم) نعم ذلك لهم فتستكمل بقية عدتها في الموضع الذي ينقلونها اليه وهي بمنزلة البدوية اذا انتجع أهلها (قال) وهو قول مالك (قال يونس) قال ابن شهاب في أمة طلقت قال تمتد في بيتها الذي طلقت فيه (وقال أبو الزناد) ان تحمل أهلها تحملت معهم ﴿قلت﴾ أرايت المشركة اليهودية أو النصرانية اذا كان زوجها مسلما فمات عنها فأرادت أن تنتقل في عدتها يكون ذلك

لها في قول مالك أم لا (قال) قال لنا مالك تجبر على العدة ان أرادت أن تنكح قبل انقضاء العدة منعت من ذلك وجبرت على العدة (قال مالك) وعليها الاحداد أيضاً فأري أن تجبر على أن لا تلتقل حتى تنقضي عدتها لأنه قد جبرها على العدة وعلى الاحداد (قال ابن القاسم) وسبيلها في كل شيء من أمرها في العدة مثل الحرة المسلمة تجبر على ذلك ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ابن شهاب أنه قال في رجل طلق امرأته فأراد أن يعزلها في بيت من داره أو طلقها عند أهلها (قال) ترجع الى بيتها فتعتد فيه ﴿يحيى بن أيوب﴾ عن يحيى بن سعيد قال ترجع الى بيتها فتعتد فيه وتلك السنة (وقال) عثمان بن عفان مثله

— ما جاء في خروج المطلقة بالنهار والمتوفى عنها زوجها وسفرهما —

﴿قلت﴾ هل كان مالك يوقت لكم في المتوفى عنها زوجها الى أي حين من الليل لا يسعها أن تقيم خارجاً من حجرتها أو يبيتها أبعد ما تغيب الشمس أم ذلك لها واسع في قول مالك حتى تريد النوم أن تتحدث عند جيرانها أو تكون في حوائجها وهل ذكر لكم مالك متى تخرج في حاجتها أيسعها أن تدلج في حاجتها أو تخرج في السحر أو في نصف الليل الى حاجتها (قال) قول مالك والذي بلغني عنه أنها تخرج بسحر قرب الفجر وتأتي بعد المغرب ما بينها وبين العشاء ﴿مالك﴾ عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن السائب بن يزيد بن خباب توفي وان امرأته أم مسلم أتت ابن عمر فذكرت له حرثاً لها بقناة وذكرت وفاة زوجها أياها لها أن تبيت فيه فنهاها فكانت تخرج من بيتها سحراً فتصبح في حرثها وتظل فيه يومها ثم ترجع اذا أمست ﴿ابن وهب﴾ عن اسامة بن زيد والليث بن سعد عن نافع أن ابنة عبد الله ابن عياش حين توفي عنها واقد بن عبد الله بن عمر كانت تخرج بالليل فتزور أباهها وتمرء على عبد الله بن عمر وهي معه في الدار فلا ينكر ذلك عليها ولا تبيت الا في بيتها ﴿قلت﴾ أرايت المطلقة تطليقة يملك فيها زوجها الرجعة أو مبتوتة أيكون لها أن تخرج بالنهار (قال) قال مالك نعم تخرج بالنهار وتذهب وتجيء ولا تبيت الا في

بيتها الذي كانت تسكن فيه حين طلقت ﴿قلت﴾ والمطلقات المبتوتات وغير المبتوتات والمتوفى عنهن أزواجهن في الخروج بالنهار والمبيت بالليل عند مالك سواء قال نعم ﴿ابن وهب﴾ عن الليث بن سعد وأسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول إذا طلقت المرأة البتة فانها تأتي المسجد والحق ينوبها ^(٢) ولا تبیت الا في بيتها حتى تنقضي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن خالته أخبرته أنها طلقت فأرادت أن تجدد نكاحها فزجرها رجال فأقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى فجدي نكحك فانك عسى أن تصدقي وتفعل معروفا (وقالت عائشة) رضى الله عنها تخرج ولا تبیت الا في بيتها (وقال القاسم) تخرج الى المسجد ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل يطلق امرأته تطليقة يملك الرجعة فيها أ يكون له أن يسافر بها (قال) قال لى مالك لا إذن له في خروجها حتى يراجعها فاذا لم يكن له إذن في خروجها فلا يكون له أن يسافر بها الا من بعد أن يراجعها ﴿قلت﴾ أرأيت المتوفى عنها وهي ضرورة أو المطلقة وهي ضرورة فأرادت أن تحج في عدتها مع ذي محرم (قال) قال مالك ليس لها أن تحج الفريضة في عدتها من طلاق أو وفاة ﴿عمرو بن الحارث﴾ أن بكير بن الاشج حدثه أن ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فأرادت أن تحج وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب فنهاها ثم أمرها غيره بالحج فخرجت فلما كانت على البيداء صرعت فانكسرت

— ما جاء في مبيت المطلقة والمتوفى عنها زوجها في بيتها —

﴿قلت﴾ أرأيت اذا طلقت المرأة تطليقة يملك الزوج فيها الرجعة هل تبیت عن بيتها (قال) قال مالك لا تبیت عن بيتها ﴿قال﴾ فقلت لى مالك فاذا استأذنت زوجها في ذلك (قال) لا إذن لزوجها في ذلك حتى يراجعها ولا تبیت الا في بيتها ﴿ابن وهب﴾ عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن المطلقة واحدة أو اثنتين أ تعود مريضاً أو تبیت في زيارة فكرها لها المبيت وقال لا نرى عليها بأساً أن تعود كما كانت تصنع قبل تطليقه اياها ﴿قلت﴾ أرأيت المطلقة واحدة يملك الزوج الرجعة

أو المبتوتة هل تبنت واحدة منهما في عدتها من طلاق أو وفاة في الدار في الصيف من الحر (قال) قول مالك والذي يعرف من قوله أن لها أن تبنت في بيتها وفي أسطوانها وفي حجرتها وما كان في حوزها الذي تغلق عليه باب حجرتها ﴿ قلت ﴾ فإن كان في حجرتها بيوت وإنما كانت تسكن منها بيتا ومتاعها في بيت من تلك البيوت وفيه كانت تسكن أيكون لها أن تبنت في غير ذلك البيت الذي كانت تسكن (قال) لا تبنت الا في بيتها وأسطوانها وحجرتها الذي كانت تصيف في صيفها وتبنت فيه في شتائها ولا يعني بهذا القول تبنت في بيتها المتوفى عنها والمطابقة أنها لا تبنت الا في بيتها الذي فيه متاعها إنما وجه قول مالك أن جميع المسكن الذي هي فيه من حجرتها وأسطوانها وبيتها الذي تكون فيه لها أن تبنت حيث شاءت من ذلك ﴿ قلت ﴾ فلو كانت مقصورة هي فيها في الدار وفي الدار مقاصير لقوم آخرين والدار تجمعهم كلهم أيكون لها أن تبنت في حجر هؤلاء وتترك حجرتها والدار تجمع جميعهم في قول مالك (قال) ليس لها ذلك ولا تبنت الا في حجرتها وفي الذي في يديها من الذي وصفت لك وليس لها أن تبنت في حجر هؤلاء لأنها لم تكن ساكنة في هذه الحجرة يوم طلقها زوجها وهذه الحجرة في يدي غيرها ليس في يديها ﴿ محمد بن عمرو ﴾ عن ابن جريج عن اسماعيل بن كثير عن مجاهد قال استشهد رجال يوم أحد فقام نسأؤهم وهن متجاورات في دار فجن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلن اننا نستوحش بالليل أفنبت عند احدانا حتى اذا أصبحنا بادرنا الى بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عند احدا كن ما بدا لكن حتى اذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة الى بيتها ^(١) ﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة ثلاثا أو واحدة بائنة أو واحدة تملك الرجعة وليس لها ولزوجها الا بيت واحد البيت الذي كانا يكونان فيه

(بهامش الاصل هنا ما نصه) قيل لابن المواز أفيجوز أن يتحدثن في غير بيوتهن الى نصف الليل أو أكثر منه ما لم ينهن قال لا إنما معنى الحديث وقت النوم وقد أخبرني عبد الله بن عبد الحكم والحارث بن مسكين أن ابن وهب أخبرها عن مالك قال تقيم المتوفى عنها أو المطلقة في الزيارة الى قدر ما يهدأ الناس بعد العشاء ثم تنقلب وتخرج من السحر ان شاء الله

(قال) قال مالك يخرج عنها ولا يكون معها في حجرة تغلق الحجره عليه وعليها والمبتوتة والتي تملك الرجعة في هذا سواء (قال) وقال مالك واذا كانت داراً جامعة فلا بأس أن يكون معها في الدار تكون هي في بيت وهو في بيت آخر (قال مالك) وقد انتقل عبد الله بن عمر وعروة بن الزبير (ابن وهب) عن ابن لهيعة أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن الخطاب كان يبعث إلى المرأة بطلاقها ثم لا يدخل عليها حتى يراجعها (وقال ربيعة) يخرج عنها ويقرها في بيتها لا ينبغي أن يأخذها غلق ولا يدخل عليها إلا باذن في حاجة ان كانت له فملكث عليها له في العدة واستبرأ به إياها فهو أحق بالخروج عنها

— ما جاء في رجوع المطابقة والمتوفى عنهن أزواجهن —

— إلى بيوتهن يعتدّن فيها —

(قلت) ما قول مالك في المرأة يخرج بها زوجها زائرة إلى مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فيملك هنالك أترجع إلى منزلها فتعتد فيه أم تعتد في موضعها الذي مات فيه زوجها (قال) قال مالك ترجع إلى موضعها فتعتد فيه (قلت) فإن كان سافر بها إلى مسيرة أكثر من ذلك (قال) سألت مالكا غير مرة عن المرأة يخرج بها زوجها إلى السواحل من الفسطاط يربط بها ومن نيته أن يقيم بها خمسة أشهر أو ستة أو سنة ثم يريد أن يرجع أو يخرج إلى الريف أيام الحصاد وهو يريد الرجوع إذا فرغ ولم يكن خروجه إلى الموضع الذي خرج إليه انقطاعا للسكنى أو يكون مسكنه الريف فيدخل الفسطاط بأهله في حاجة يقيم بها شهراً ثم يريد أن يرجع إلى مسكنه بالريف (قال) قال مالك ان مات رجعت إلى مسكنها حيث كانت تسكن في هذا كله ولا تقيم حيث توفي (فقيل) للمالك فلو أن رجلاً انتقل إلى بلد فخرج بأهله ثم هلك (قال) مالك هذه تنتقل إلى الموضع الذي انتقلت إليه فتعتد فيه وان شاءت رجعت (فقيل) له فالرجل يخرج إلى الحج بأهله فيموت في الطريق (قال) ان كان موته قريباً من بلده ليس عليها في الرجوع كبير مؤنة رجعت وان كانت قد نفذت

وتباعدت فلتنفذ فاذا رجعت الى منزلها اعتدت بقية عدتها فيه ﴿قلت﴾ أرأيت ان
خرج بها الى موضع من المواضع انتقل بها اليه فهلك زوجها في بعض الطريق وهي
الى الموضع الذى خرجت اليه أقرب أو الى الموضع الذى خرجت منه أقرب فمات
زوجها أتكون مخيرة في أن ترجع الى الموضع الذى انتقلت منه أو في أن تمضي الى
الموضع الذى انتقلت اليه أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى أن تكون بالخيار ان
أحبت أن تمضي مضت وان أحبت أن ترجع رجعت وسكنت كذلك باننى عن مالك
﴿قلت﴾ أرأيت ان خرج بها الى منزل له في بعض القرى والقرى منزله فهلك هنالك
(قال) ان كان خرج بها على ما وصفت لك من جداد يجده أو حصاد يحصده أو لحاجة
فانها ترجع الى بيتها الذى خرج بها الزوج منه فتعتد فيه ولا تمكث في هذا الموضع
وان كان منزلا لزوجها ولا تقيم فيه الا أن يكون خرج بها حين خرج بها يريد سكنها
والمقام فيه فتعتد فيه ولا ترجع (وقال ربيعة) اذا كانت بمنزلة السفر أو بمنزلة الظعن
فالرجوع الى مسكنها أمثل ﴿ابن وهب﴾ عن حيوة بن شريح أن أبا أمية حسان حدثه
أن سهيل بن عبد العزيز توفى وهو عند عمر بن عبد العزيز بالشام ومعه امرأته فأمر
عمر بن عبد العزيز بامرأة سهيل أن ترتحل الى مصر قبل أن يحل أجلها فتعتد في داره
بمصر ﴿ابن وهب﴾ عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشج قال سألت سالم بن
عبد الله عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد فيتوفى عنها أترجع الى بيتها أو الى بيت
أهلها فقال سالم بن عبد الله تعتد حيث توفى زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى
تنقضي عدتها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن يزيد بن
محمد عن انقاسم بن محمد بهذا (قال يونس) وقال ربيعة ترجع الى منزلها الا أن
يكون المنزل الذى توفى فيه زوجها منزل نكحة أو منزلا به ضيعة لا تصاح ضيعتها الا
بمكانها ﴿قلت﴾ فان سافر بها فطلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وقد سافر بها أو انتقل
بها الى موضع سوى موضعه فطلقها في الطريق (قال) الطلاق لا أقوم على أنى
سمعت من مالك ولكنه مثل قوله في الدوت وكذلك أقول لان الطلاق فيه العدة مثل

ما في الموت ﴿ قلت ﴾ والثلاث والواحدة في ذلك سواء قال نعم ﴿ قلت ﴾
 أرايت ان سافر بها فطابقها تطليقة تملك الرجعة أو صالحها أو طلقها ثلاثا أو كان انتقل
 بها من موضع الى موضع وقد بلغت الموضع الذي أراد الا مسيرة يوم أو يومين أو
 أقل من ذلك فأرادت المرأة أن ترجع الى الموضع الذي خرجت منه وبينها وبين
 الموضع الذي خرجت منه شهر وليس معها ولي ولا ذو محرم أي يكون ذلك لها في
 قول مالك أم لا (قال) ان كان الموضع الذي خرجت اليه موصعا لا يريد سكناه مثل
 الحج والمواخير وما وصفت لك من خروجه الى منزله مثل الريف ان كانت قريبة من
 موضعها الذي خرجت منه رجعت الى موضعها وان كانت قد تباعدت لم ترجع الا
 مع ثقة وان كان انما انتقل بها فمكان الموضع الذي خرجت اليه على وجه السكنى
 والاقامة فان أحببت أن تنفذ الى الموضع الذي خرجت اليه فذلك لها وان أحببت
 أن ترجع فذلك لها اذا أصابت ثقة ترجع معه لان الموضع الذي انتقل اليه مات قبل
 أن يتخذ مسكنا ﴿ قلت ﴾ فان كان مات قبل أن يتخذ مسكنا فلم جعلت المرأة
 بالخيار في أن تمضي اليه وتعتمد فيه وأنت تجعله حين مات الميت قبل ان يسكنه غير
 مسكن فلم لا تأمرها أن ترجع الى موضعها الذي خرجت منه وتجعلها بمنزلة المسافرة
 (قال) لا تكون بمنزلة الذي خرج بها مسافرا لانه لما خرج بها منتقلا فقد رفض
 سكناه في الموضع الذي خرج منه وصار موضعه الذي منه خرج ليس بمسكن له
 ولم يبلغ الموضع الذي خرج اليه فيكون مسكنا له فصارت المرأة ليس وراءها لها
 مسكن ولم تبلغ أمامها المسكن الذي أرادت فهذه امرأة مات زوجها وليس في
 مسكن فلها أن ترجع ان أرادت اذا أصابت ثقة أو تمضي الى الموضع الذي أرادت
 ان كان قريبا وان كان بعيدا فلا تمضي الا مع ثقة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قالت المرأة لا
 أقدم ولا أرجع ولكني أعتمد في موضعي هذا الذي أنا فيه أو أنصرف الى بعض
 المدائن أو القرى فأعتمد فيها أي يكون ذلك لها أم لا (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا
 ويكون ذلك لها لانها امرأة ليس لها منزل فهي بمنزلة امرأة مات زوجها أو طلقها

ولا مال له وهي في منزل قوم فأخرجوها فلها أن تعتد حيث أحببت أو بمنزلة رجل خرج من منزل كان فيه فنقل المرأة الى أهلها فسكرى منزلاً يسكنه فلم يسكنه حتى مات فلها أن تعتد حيث شاءت لأنها لا منزل لها الا أن تريد أن تنتجع من ذلك انتجاعاً بعيداً فلا أرى ذلك لها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تخرج مع زوجها حاجة من مصر فلما بلغت المدينة طلقها زوجها أو مات عنها أنفذ لوجها أم ترجع الى مصر وهذا كله قبل أن تحرم وبعد ما أحرمت (قال) سئل مالك عن المرأة تخرج من الاندلس تريد الحج فلما بلغت أفريقية توفي زوجها (قال) قال مالك اذا كان مثل هذا فأرى أن تنفذ لحجتها لأنها قد تباعدت من بلادها فإلذى سألت عنه هو مثل هذا ﴿قلت﴾ له فالطلاق والموت في هذا سواء (قال) نعم عندي ﴿ابن وهب﴾ عن ابن لهيعة عن عمران بن سليم قال حجت معنا امرأة توفي عنها زوجها قبل أن توفي عدتها فلما قدمت المدينة انطلقت الى عبد الله بن عمر فقالت له اني حججت قبل أن أقضى عدتي فقال لها لولا أنك بلغت هذا المكان لأمرتك أن ترجعي ﴿قلت﴾ أرايت ان لم تكن مضت في المسير في حجها الا مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة فهل زوجها أو طلقها أرى أن ترجع عن حجها وتشد في بيتها أم لا (قال) قال مالك اذا كان أمراً قريباً وهي تجد ثقة ترجع معه رأيت أن ترجع الى منزلها فتعتد فيه فان تباعد ذلك وسارت مضت على حجها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في امرأة طالت وهي حاجة قال تعتد وهي في سفرها (قال ابن القاسم) في تفسير قول مالك في اللاتي ردهم^(١) عمر بن الخطاب من البيداء انما هم من أهل المدينة وما قرب منها (قال) فقالت لمالك فكيف ترى في ردهم (فقال مالك) ما لم يحرم فأرى أن يرددن فاذا أحرمن فأرى أن يمضين لوجههن وبئس ما صنعن وأما التي تخرج من مصر فيهلك زوجها

(١) (قوله في اللاتي ردهم) قال أبو الحسن الصحيح ردهن ويأتي جواب مالك فيهن بالصواب

بالمدينة ولم تحرم (قال) قال مالك هذه نفقة لحجها وان كانت لم تحرم ﴿قلت﴾
 أرايت ان سافر بامرأته والحاجة لامرأته الى الموضع الذي تريد اليه المرأة والزوج
 لخصوصة لها في تلك البلدة أو دعوى قبل رجل أو مورث لها أرادت قبضه
 فلما كان بينها وبين الموضع الذي تريد اليه مسيرة يوم أو يومين أو ثلاثة هلك
 زوجها عنها ومعها ثقة ترجع معه الى بلادها أتمضى لوجهها للحاجة التي خرجت
 اليها أم ترجع الى بلادها وتترك حاجتها (قال) قال مالك ان هي وجدت ثقة رجعت
 الى بيتها وان لم تجد ثقة نفدت الى موضعها حتى تجد ثقة فترجع معه الى موضعها
 فتعقد فيه بقية عدتها ان كان موضعها الذي تخرج منه تدركه قبل انقضاء عدتها
 ﴿قلت﴾ فان خرج بامرأته من موضع الى موضع بعيد فسافر بها مسيرة
 الأربعة الأشهر أو الخمسة الأشهر ثم انه هلك وبينها وبين بلادها الأربعة الأشهر
 أو الخمسة الأشهر (قال) أرى أنه اذا كان بينها وبين بلادها التي خرجت منها ما ان
 هي رجعت انقضت عدتها قبل أن تبلغ بلادها فانها تعقد حيث هي أو حيثما أحبت
 ولا ترجع الى بلادها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة من أهل المدينة اذا اكرت الى مكة
 تريد الحج مع زوجها فلما كانت بذى الحليفة أو بلال^(١) أو بالروحاء ولم تحرم بعد
 هلك زوجها أو طلقها ثلاثا فأرادت الرجوع كيف يصنع الكرى بكرائها يلزم المرأة
 جميع الكراء أو يكون لها أن تكري الابل في مثل ما اكرتها أم يكون لها أن
 تفاسخ الجمال ويلزمها من الكراء قدر ما ركبت في قول مالك أم ماذا يكون عليها
 (قال) قال مالك أرى أن الكراء قد لزمها فان كانت قد أكرمت نفدت وان
 كانت لم تحرم وكانت قريبة رجعت وأكرت ما اكرت في مثل ما اكرتها
 وترجع ﴿قلت﴾ أرايت ان هلك زوجها بذى الحليفة وقد أكرمت وهي من أهل
 المدينة أترجع أم لا (قال) قال مالك اذا أكرمت لم ترجع

— ما جاء في نفقة المطلقة وسكنها —

﴿قلت﴾ أرأيت المطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا هل تلزمه النفقة والسكنى في قول مالك أم لا (قال) قال مالك السكنى تلزمه لمن كلهن وأما النفقة فلا تلزم الزوج في المبتوتة ثلاثا كان طلاقه إياها أو صلحا إلا أن تكون حاملا فتلزمه النفقة والنفقة لازمة للزوج في كل طلاق يملك فيه الزوج الرجعة حاملا كانت امرأته أو غير حامل لأنها تمد امرأته على حالها حتى تنقضى عدتها وكذلك قال مالك (قال) وقال مالك وكل نكاح كان حراما نكح بوجه شبهة مثل أخته من الرضاعة أو غيرها ممن حرم الله عز وجل عليه إذا كان على وجه الشبهة ثم فرق بينهما فإن عليه نفقتها إذا كانت حاملا وإن لم تكن حاملا فلا نفقة عليه وتمتد حيث كانت تسكن ﴿قلت﴾ فهل يكون لها على الزوج السكنى وإن أبى الزوج ذلك (قال) قال لى مالك تعتد حيث كانت تسكن . ففي قول مالك هذا أن لها على الزوج السكنى لأن مالكا قال تعتد هذه حيث كانت تسكن لأنه نكاح يلحق فيه الولد فسيبيلها في العدة سبيل النكاح الصحيح وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ ولم جعلتم السكنى المبتوتة وأبطلتم النفقة في العدة (قال) كذلك جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا بذلك مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المبتوتة لا نفقة لها ﴿مالك﴾ عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة وهو غائب فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لك عليه نفقة ﴿قلت﴾ أرأيت النصرانية تحت المسلم هل لها على زوجها السكنى إذا طلقها مثل ما يكون عليه في المسلمة الحرة (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الصبية التي قد دخل بها زوجها ومثلها يجامع فجامعها أو لم يجامعها حتى طلقها فأبت طلاقها أتلزمه السكنى لها في قول مالك أم لا (قال) إذا ألزمت الجارية العدة لمكان الخلوة بها فعلى الزوج السكنى في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت أن خلا بها في بيت أهلها ولم يبين بها إلا أنهم

أخلوه وإياها ثم طلقها قبل البناء بها وقال لم أجامعها وقالت الجارية ما جامعي أتجعل عليها
العدة أم لا (قال) عليها العدة لهذه الخلوة ﴿ قلت ﴾ فهل يكون على الزوج السكنى
قال لا ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لا سكنى عليه لأن الجارية قد أقرت
بأنه لا سكنى لها على الزوج ﴿ قلت ﴾ أرايت أن خلاها هذه الخلوة في بيت أهلها
فادعت الجارية أنه قد جامعها وأنكر الزوج ذلك (قال) القول قول الزوج ولا سكنى
عليه وإنما عليه نصف الصداق فلذلك لا يكون عليه السكنى وإنما تكون عليه السكنى
إذا وجب عليه الصداق كاملاً حينما وجب الصداق كاملاً وجب السكنى ﴿ قلت ﴾
وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن أقر الزوج بوطنها وجحدت الجارية ولم يخل
بها أو خلا بها (قال) قد أقر الزوج بالوطء فعليه الصداق كاملاً إن أحبت أن تأخذه
أخذته وإن أحبت أن تدع النصف فهي أعلم (قال) وإن كان لم يخل بها وادعى أنه
غشيها وأنكرت ذلك ولم يعرف دخوله لم يكن عليها عدة (قال ابن القاسم) وإنما
طرحنا عنها العدة لأنه أتهم حين لم يعرف له دخول وطلقها أن يكون مضاراً يريد
حبسها فلا عدة عليها ولا تكون العدة إلا بخلوة تعرف أو اهتداء في البناء بها قال
وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت الصبية التي لا يجامع مثلها وهي صغيرة دخل بها
زوجها فطلقها البتة أيكون لها السكنى في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها
فكذلك لا سكنى لها ﴿ قلت ﴾ فإن مات عنها وقد دخل بها وهي صبية صغيرة (قال)
لها السكنى لأنه قد دخل بها وإن لم يكن مثلها يجامع لأن عليها العدة فلا بد من
أن تعتد في موضعها حيث مات عنها زوجها فإن لم يكن دخل بها وهي في بيت أهلها
ومات عنها فلا سكنى لها على زوجها إلا أن يكون الزوج قد اكترى لها منزلاً
تكون فيه وأدى الكراء فمات وهي في ذلك الموضع فهي أحق بتلك السكنى
وكذلك الكبيرة إذا مات عنها قبل أن يبنى بها ولم يسكنها الزوج مسكناً له ولم يكثر
لها مسكناً تسكن فيه فأدى الكراء ثم مات عنها فلا سكنى لها على الزوج
وتعتد في موضعها عدة الوفاة وإن كان قد فعل ما وصفت لك فهي أحق بذلك

المسكن^(١) حتى تنقضى عدتها وان كانت في مسكنها حين مات عنها ولم يكن دخل بها فعليها أن تمتد في موضعها عدة الوفاة ولا سكني لها على الزوج وكذلك الصغيرة عليها أن تعتد في موضعها ولا سكني لها على الزوج اذا لم يكن الزوج قد فعل ما وصفت لك قال وهذا قول مالك **﴿قلت﴾** أرأيت الصبية الصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا دخل بها زوجها ثم طلقها أ يكون لها السكني على الزوج أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا عدة عليها فاذا قال مالك لا عدة عليها فلا سكني لها (قال) وقال مالك وليس لها الا نصف الصداق **﴿قلت﴾** أرأيت الامة اذا طلقها زوجها فأبت طلاقها أ يكون لها السكني على زوجها أم لا (قال) قال مالك تعتد في بيت زوجها ان كانت تبيت عنده فان كانت تبيت عنده قبل ذلك فعليه السكني **﴿قلت﴾** أرأيت ان كانت تبيت عند أهلها قبل أن يطلقها زوجها فطلقها الزوج البتة أ تكون لها عليه السكني (قال) ما سمعت من مالك في هذا شيئاً الا أنه قال تعتد عند أهلها حيث كانت تبيت ولم أسمع يذكروا في السكني أن على الزوج في هذه بعينها شيئاً ولا أرى أنا على الزوج هذه السكني لانها اذا كانت تحت زوجها لم يسكنوها معه ولم يبوؤوها معه بيتاً فتكون فيه مع الزوج فلا سكني لها على الزوج في هذا لانه اذا كانت تحته ثم أرادوا أن يفرموا السكني لم يكن ذلك لهم الا أن يبوؤوها مسكناً ويخلوها معه وانما حالها اليوم بعد ما طلقها كحالها قبل أن يطلقها في ذلك ولم أسمع هذا من مالك **﴿قال ابن القاسم﴾** وسئل مالك عن العبد يطلق زوجته وهي حرة أو أمة وهي حامل أعليه اها نفقة أم لا (قال) مالك لا نفقة عليه الا أن يعتق وهي حامل فينفق على الحرة ولا ينفق على الامة الا أن تعتق الامة بعد ما عتق وهي حامل فينفق عليها في حملها لان الولد ولده (وقال ربيعة) في

(١) بهامش الاصل هنا ما نصه . قال فضل قال ابن عديس قال سحنون هو انما اطلوع بالسكني ولم تجب عليه السكني فكيف تكون أولى به قال فضل وهذا المذهب الذي ذهب اليه سحنون هو مذهب عبد الملك بن الماجشون في ديوانه اهـ

الحر تحتها الامه أو الحره تحت العبد فيطلقها وهي حامل قال ليس لها عليه نفقة
 ﴿ وقال يحيى بن سعيد ﴾ ان الامه اذا طلقت وهي حامل انها وما في بطنها لسيدها
 وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف
 ﴿ مالك ﴾ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن المرأة يطلقها زوجها
 وهي في بيت بكراء على من الكراء قال سعيد على زوجها قالوا فان لم يكن عنده
 قال فعليها قالوا فان لم يكن عندها قال فعلى الامير

— ما جاء في نفقة المختلعة والمبارئة وسكنهما —

﴿ قلت ﴾ أرأيت الملاعن أو المولى اذا طلق السلطان على المولى أو لاعن بينه وبين
 امرأته فوقع الطلاق بينهما أيكون على الزوج السكنى والنفقة ان كانت المرأة حاملا
 في قول مالك أم لا (قال) قال مالك عليه السكنى فيهما جميعا وقال — في النفقة ان
 كانت هذه التي آلى منها ففرق السلطان بينهما حاملا أو غير حامل كانت لها النفقة
 على الزوج ما دامت حاملا أو حتى تنقضي عدتها ان لم تكن حاملا لأن فرقة الامام
 فيهما غير بائن وهما يتوارثان ما لم تنقض العدة وأما الملاعنة فلا نفقة لها على الزوج ان
 كانت حاملا لأن ما في بطنها ليس يلحق الزوج ولهما جميعا السكنى ﴿ قلت ﴾ أرأيت
 المختلعة والمبارئة أيكون لهما السكنى أم لا في قول مالك (قال) نعم لهما السكنى في قول
 مالك ولا نفقة لهما الا أن تكونا حاملتين ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن بكير عن
 سليمان بن يسار أنه قال ان المفتدية من زوجها لا تخرج من بيتها حتى تنقضي عدتها
 ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿ قال مالك ﴾ الامر عندنا أنها مثل المبتوتة لا نفقة
 لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن موسى بن علي أنه سأل ابن شهاب عن المختلعة والخيرة
 والموهوبة لاهلها أين يعتدون قال يعتدون في بيوتهن حتى يحلن (قال ابن وهب)
 قال خالد بن عمران وقاله القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ﴿ قلت ﴾
 أرأيت المختلعة والمبارئة أيكون لهما النفقة والسكنى في قول مالك (قال) ان كانتا
 حاملتين فلهما النفقة والسكنى في قول مالك وان كانتا غير حاملتين فلهما السكنى ولا

نفقة لهما ﴿ابن وهب﴾ عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال المبرأة مثل المطلقة في المكث لها مالها وعليها ما عليها

— ما جاء في نفقة المتوفى عنها زوجها وسكنها —

﴿قلت﴾ أرأيت المتوفى عنها زوجها أيكون لها النفقة والسكنى في العدة في قول مالك في مال الميت أم لا (قال) قال مالك لا نفقة لها في مال الميت ولها السكنى ان كانت الدار للميت وان كان عليه دين والدار دار الميت كانت أحق بالسكنى من الغرماء وتباع للغرماء ويشترط السكنى على المشتري وهذا قول مالك وان كانت الدار بكراء فنقد الزوج الكراء فهي أحق بالسكنى وان كان لم ينقد الكراء وان كان موسراً فلا سكنى لها في مال الميت ولكن تتكاري من مالها (قال) ولا سكنى للمرأة المتوفى عنها زوجها في مال الميت اذا كانت في دار بكراء على حال الا أن يكون الزوج قد نقد الكراء ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الزوج قد نقد الكراء فمات الزوج وعليه دين من أولى بالسكنى المرأة أم الغرماء (قال) اذا نقد الكراء فالمرأة أولى بالسكنى من الغرماء (قال) وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت هذه المتوفى عنها زوجها اذا لم يجعل لها السكنى على الزوج اذا كان موسراً وكان في دار بكراء ولم يكن نقد الكراء أيكون للمرأة أن تخرج حيث أحببت أم تعتد في ذلك البيت وتؤدي كراءه (قال) لا يكون لها أن تخرج منه اذا رضى أهل الدار بالكراء الا أن يكروها كراء لا يشبه كراء ذلك المسكن فلما أن تخرج اذا أخرجها أهل ذلك المسكن (قال) قال مالك فاذا أخرجت فلتكثر مسكناً ولا تبني الا في هذا المسكن الذي اكترته حتى تنقضي عدتها الا ترى أن سعيد بن المسيب قال فان لم تكن عند الزوج في الطلاق فعليها ﴿قلت﴾ فان أخرجت من المسكن الثاني فاكثرت مسكناً ثالثاً أيكون عليها أيضاً أن لا تبني عنه وأن تعتد فيه (قال) لم أسمع هذا من مالك وأرى أن يكون ذلك عليها ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها تطليقة بائنة أو ثلاث تطليقات فكانت في سكنى الزوج ثم توفي الزوج (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً الا أن حالها عندي مخالف لحال

المتوفى عنها لانه حق قد وجب لها على الزوج في حياته وليس موته بالذي يضع عنه
حقا قد كان وجب لها عليه وان المتوفى عنها انما وجب لها الحق في مال زوجها بعد
وفاته وهي وارث والمطابقة البتة ليست بوارث (قال ابن القاسم) وهذا الذي بلغني
من أثق به عن مالك أنه قاله (وقد روى) ابن نافع عن مالك أنهما سواء اذا طلق
ثم مات أو مات ولم يطلق وهذا أعدل ﴿ قال ابن القاسم ﴾ والمتوفى عنها زوجها لم
يجب لها على الميت سكنى الا بعد موته فوجب السكنى لها ووجب الميراث معا فبطل
سكنائها وهذه التي طلقها زوجها ثم توفي عنها وهي في عدتها قد لزم الزوج سكنائها في
حال حياته فصار ذلك دينا في ماله (قال) ألا ترى أن المتوفى عنها زوجها اذا كانت في
منزل الميت أو كانت في دار براء قد نقد الميت كراء تلك الدار كانت أولى بذلك من
ورثة الميت ومن الغرماء في قول مالك فهذا يدل أن مالك لم يبطل سكنائها للذي
وجب من الميراث مع سكنائها معا ويدل على أنه ليس بدين على الميت ولا مال تركه
الميت ولو كان. الا تركه الميت لكان لورثته أن يدخلوا معها في السكنى ولو كان أهل
الدين يحاصونها به (قال ابن القاسم) ومما يدل على ذلك لو أن رجلا طلق امرأته
البتة وهي في بيت براء فأفلس قبل أن تنقضي عدتها كان أهل الدار أحق بمسكنهم
وأخرجت المرأة منه ولم تسكن سكنائها حوزا على أهل الدار فليس السكنى مالا
﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لبيبة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه سأل عن
المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها هل لها من نفقة قال جابر لا حسبها ميراثها ﴿ ابن
وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وسليمان بن يسار
وابن المسيب وعمرة بنت عبد الرحمن وعبد الله بن أبي سلمة وربيعة مثله قال ابن
المسيب الا أن تكون مرضعا فان أرضعت أنفق عليها بذلك مضت السنة (وقال)
ربيعة تكون في حصتها من ماله (وقال ابن شهاب) مثله نفقتها على نفسها في ميراثها
كانت حاملا أو غير حامل ﴿ قلت ﴾ أرايت المطلقة والمتوفى عنها حتى متى تنقطع
السكنى عنهما اذا قالت لم تنقض عدتي (قال) حتى تنقضي الرية وتنقضي العدة

وهذا قول مالك رحمه الله ابن المسيب رحمه الله أنه كان يقول في المرأة الحامل يطلقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تمسكت أربعة أشهر أو خمسة أو أدنى أو أكثر ما لم تضع ثم يموت زوجها فكان يقول قد انقطعت عنها النفقة حين مات وهي وارثة معتدة

— ما جاء في سكنى الامة وأم الولد —

رحمهم الله قلت رحمهم الله أرأيت الامة اذا اعتقت تحت العبد فاخترت فراقه أ يكون لها السكنى على زوجها أم لا في قول مالك (قال) ان كانت قد بوأت مع زوجها موضعاً فالسكنى للزوج لازم مادامت في العدة وان كانت غير مبوأة معه وكانت في بيت ساداتها اعتدت هناك ولا شيء لها على الزوج من السكنى رحمهم الله قلت رحمهم الله أرأيت ان أخرجها ساداتها فسكنت موضعاً آخر ألها السكنى على زوجها أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي تعتد حيث كانت تسكن اذا طلقت فهذا طلاق ولا يلزم العبد شيء في قول مالك اذا لم تكن تبين عنده وان أخرجها أهلها بعد ذلك فهو عن ذلك وأمروا بأن يقرروها حتى تنقضي عدتها رحمهم الله قلت رحمهم الله فهل يجبرون على أن لا يخرجوها قال نعم رحمهم الله قلت رحمهم الله فان أهدم المسكن فتحولت فسكنت في موضع آخر بكراء أ يكون على زوجها من السكنى شيء أم لا (قال) قال مالك اذا كانت لا تبين عند زوجها فانها تعتد حيث كانت تبين ولا شيء عليه من سكنها وانما يلزم الزوج ما كان يلزمه حين طلقها فما حدث بعد ذلك لم يلزم الزوج منه شيء رحمهم الله قلت رحمهم الله وان أعتق الزوج وهي في العدة (قال) اذا أعتق وهي العدة لم أر السكنى عليه (قال) قال لي مالك في العبد تكون تحته الحرة فيطلقها وهي حامل قال لا نفقة عليه رحمهم الله قلت رحمهم الله فان أعتق قبل أن تضع حملها (قال) عليه نفقتها لأنه ولده رحمهم الله قال مالك رحمهم الله ولو أن عبداً طلق امرأته وهي حامل وقد كانت تسكن معه كان لها السكنى ولا نفقة لها لا الحمل الذي بها وهذا في الطلاق البائن رحمهم الله قلت رحمهم الله لابن القاسم أرأيت ان كانت في مسكن بكراء هي أكثرته فطلقها زوجها فلم تطالب الزوج بالسكنى حتى انقضت عدتها ثم طلبته بالكراء بعد انقضاء العدة (قال) ذلك لها رحمهم الله قلت رحمهم الله وكذلك

ان كانت تحت زوجها لم يذارقها فطلبت منه كراء المسكن الذي اكثرته بعد انقضاء الكراء والسكنى (قال) نعم ذلك لها تنبيه بذلك ان كان يوسر ايام سكنت وان كان في تلك الايام عديما فلا شئ لها عليه ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلقها وقد كان عديما أيكون لها أن تلزمه بكراء السكنى (قال) لا يكون لها ذلك لان مالكا سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي حامل وهو عسر أعليه نفقتها (قال) لا الا أن يوسر في حملها فتأخذه بما بقي وان وضعت قبل أن يوسر فلا نفقة لها في شئ من حملها ﴿قلت﴾ أرأيت السكنى ان أيسر في بقية من السكنى (قال) هو مثل الحمل ان أيسر في بقية منه أخذ بكراء السكنى فيما يستقبل ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا أعتقها سيدها أو مات عنها (قال) عدتها حيضة ﴿قلت﴾ وهل يكون لها في هذه الحيضة السكنى قال نعم ﴿قلت﴾ وهو قول مالك (قال) قال لي مالك اذا أعتق الرجل أم ولده وهي حامل منه فعليه نفقتها فكل شئ كانت فيه تحبس له فعليه سكنها اذا كان من العدد والاستبراء والريبة وليس تشبه السكنى النفقة لان المبتوتة والمصالحة لهما السكنى ولا نفقة لهما فكذلك أم الولد لها السكنى ولا نفقة لها الا أن تكون حاملا ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا أعتقها سيدها وهي حامل أيكون لها النفقة في قول مالك (قال) قال لي مالك نعم قال لي مالك وكذلك الحر تكون تحته الامة فيطلقها البتة وهي حامل فلا تكون عليه نفقتها ثم تمتق قبل أن تضع فعليه أن ينفق عليها بعد ما عتقت حتى تضع حملها لانه انما ينفق على ولده منها

— ما جاء في سكنى المرتدة —

﴿قلت﴾ أرأيت المرتدة أيكون لها النفقة والسكنى اذا كانت حاملا ما دامت حاملا (قال) نعم لان الولد يالحق بأبيه فمن هناك لزمته النفقة وان كانت غير حامل يعرف ذلك لم تؤخر واستتيب فان تابت والا ضربت عنقها ولا أرى لها عليه نفقة في هذه الاستتابة لانها قد بانث منه وان رجعت الى الاسلام كانت تطليقة بانث ولها السكنى

❦ ما جاء في سكنى امرأة العنين ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الذى لم يستطع أن يطأ امرأته ففرق السلطان بينهما أيكون لها على زوجها السكنى ما دامت فى عدتها قال نعم ❦ قلت ❦ أ رأيت من تزوج أخته من الرضاعة ففرقت بينهما أتجعل لها السكنى أم لا (قال) قال مالك نعم تعتد حيث كانت تسكن فلما قال لى مالك ذلك علمت أن لها السكنى على زوجها ولها السكنى لأنها محبوسة عليه لأجل مائه وإن كان ولد لحق به ❦ قلت ❦ أ رأيت المستحاضة إذا طلقها زوجها ثلاثاً أو خالعها أيكون لها السكنى فى قول مالك فى التسعة الأشهر الاستبراء وإنما عدتها ثلاثة أشهر بعد التسعة (قال) قال مالك لها السكنى فى الاستبراء وفى العدة وهذا أيضاً مما يدل على تقوية ما أخبرتك به أن على الزوجين إذا أسلم أحدهما ثم فرق بينهما أن لها السكنى (وقال غيره) إنما عدة المستحاضة سنة وليست مثل المراتبة لأن عدة المستحاضة سنة سنة

❦ ما جاء فى الاستبراء ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت أمة كان يطؤها سيدها فلم تلد منه فمات عنها أو أعتقها هل عليها فى قول مالك شيء أم لا (قال) قال مالك نعم عليها حيضة إلا أن يكون أعتقها وقد استبرأها فلا يكون عليها فى ذلك حيضة وتسكح مكانها إن أحببت وهذا قول مالك لأنها لو كانت أمة كان لسيدها أن يزوجه بعد أن يستبرئها وهي أمة له ويجوز للزوج أن يطأها مكانه ويجوز للزوج أن يطأها باستبراء السيد وهذا قول مالك ❦ قال ابن القاسم ❦ والعنق عند مالك بمنزلة هذا والبيع ليس كذلك إن باعها وقد استبرأها فلا بد للمشتري من الاستبراء لأنها خرجت من ملك إلى ملك وكذلك لو مات عنها وهي أمة وقد استبرأها قبل أن يموت لم تجزها تلك الحيضة لأنها تخرج من ملك إلى ملك وقال لى مالك وأم الولد لو استبرأها سيدها ثم أعتقها لم يجز لها أن تسكح حتى تحيض حيضة وليست كالامة يكون السيد يطؤها ثم يستبرئها ثم يعتقها بعد

الاستبراء انه يجوز لها أن تتزوج بغير حيضة والعنق انما يخرج من ملك الى حرية
 فلا يكون عليها الاستبراء لانها قد استبرئت بمنزل السيد حين استبرأ فزوجها بعد
 ما استبرأ فانما جاز للزوج أن يطأها بلا استبراء وأجزأه استبراء السيد لانها لم تصر
 للزوج ملكا فهي اذا اعتقت بعد الاستبراء جاز لها أن تتزوج وان كانت حرة كما
 يجوز للسيد أن يزوجه وهي أمة قبل أن يعتقها ألا ترى أنها حين استبرأها السيد
 كان له أن يزوجه فاذا أعتقها لم يمنعها العتق من التزوج أيضاً ويجزئها ذلك الاستبراء
 ﴿قلت﴾ أرأيت مكاتبا اشترى امرأته وقد كانت ولدت منه أو لم تلد فعجز فرجع
 رقيقا أو مات عنها ماذا عليه من العدة أو من الاستبراء (قال) ان كان لم يطأها بعد
 اشتراؤه اياها فان مالكا قال لي مرة بعد مرة عدتها حيضة ثم رجع فقال أحب
 الى أن تكون حيضتين وتفسير ما قال لي مالك في ذلك ان كل فسخ يكون في
 النكاح فعلى المرأة عدتها التي تكون في الطلاق الا أن يطأها بعد الاستبراء فان
 وطئها بعد ما اشتراها فقد انهدمت عدة النكاح وصارت الى الاستبراء استبراء
 الاماء لانها وطئت بملك اليمين (قال ابن القاسم) وقوله الآخر أحب مافيه الى أنها
 تعتد حيضتين اذا لم يطأها حتى أعتقها أو توفي عنها فان وطئها فعليها الاستبراء بحيضة
 ﴿قلت﴾ من أي موضع يكون عليها حيضتان اذا هو لم يطأها من يوم اشتراها
 أو من يوم مات أو أعتق (قال) لا بل من يوم اشتراها ﴿قلت﴾ وتعتد وهي في ملكه
 (قال) نعم ألا ترى أن هذه العدة انما جعلت مثل العدة في الطلاق وقد تعتد الامة من
 زوجها وهي في ملك سيدها ﴿قلت﴾ أرأيت ان مات عنها هذا المكاتب أو عجز بعد
 ما اشتراها وقد حاضت عنده حيضتين فصارت الامة لسيد المكاتب أي يكون عليه أن
 يستبرئ هذه الامة وقد قال المكاتب انه لم يطأها من بعد الشراء (قال) نعم على
 سيده أن يستبرئ بحيضة وان هي خرجت حرة ولم يطأها المكاتب بعد الشراء
 فلا استبراء عليها ولا بأس أن تنكح مكانها لانها خرجت من ملك الى حرية ولم تخرج
 من ملك الى ملك ﴿وقال مالك﴾ في رجل تزوج أمة فلم يدخل بها حتى استبرأها

انه يطؤها بملك يمينه ولا استبراء عليه

— ما جاء في العبد المأذون له في التجارة يعتق وله أم ولد قد ولدت —

﴿ منه قبل أن يعتق أو أعنتق وفي بطنها منه ولد ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى جارية فوطئها بملك اليمين باذن السيد أو بغير اذن السيد فولدت ثم أعنتق العبد بعد ذلك فتبعته كما يتبعه ماله أتكون بذلك الولد أم ولد أم لا (قال) قال مالك لا تكون به أم ولد وله أن يبيعها وكل ولد ولدته قبل أن يعتقه سيده أو أعنتقه سيده وأمه حامل منه لم تضعه فان ماولدت قبل أن يعتقه سيده وما في بطن أمته رقيق كلهم للسيد ولا تكون بشئ منهم أم ولد لانهم عبيد وانما أمهم بمنزلة ماله لانه اذا أعنتقه سيده تبعه ماله (قال ابن القاسم) الا أن يملك العبد ذلك الحمل الذي في بطن جاريته منه قبل أن تضعه فتكون به أم ولد له ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فلو أن العبد حين أعنتقه سيده أعنتق جاريته وهي حامل منه (قال) قال لي مالك لا تعتق له في جاريته وحسودها وحرمتها وخراجها خراج أمة حتى تضع ما في بطنها فيأخذه سيده ويعتق الامة اذا وضعت ما في بطنها بالعتق الذي أعنتقها به العبد المعتق ولا تحتاج الجارية هاهنا الى أن يحدد لها عتق (قال مالك) ونزل هذا بلدنا وحكم به ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسأله بعض أصحابه ابن كنانة بعد ما قال لي هذا القول بأعوام أرأيت المدبر اذا اشترى جارية فوطئها فحملت منه ثم عجل سيده عتقه وقد علم أن ماله يتبعه أترى ولده يتبع المدبر (قال) لا ولكنها اذا وضعت كان مدبراً على حال ما كان عليه الاب قبل أن يعتقه السيد والجارية تبع للعبد لانها ماله ﴿ قلت ﴾ وتصير ملكاً له ولا تكون بهذا الولد أم ولد (قال) قد اختلف قول مالك في هذه بمنزلة ما اختلف في المكاتب وجعله في هذه الجارية بمنزلة المكاتب في جاريته (قال ابن القاسم) والذي سمعت من مالك قال تكون أم ولد اذا ولدته في التدبير أو في الكتابة فقلت لمالك وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي (قال) وان لم يكن لها يوم يعتق ولد حي ﴿ قلت ﴾ ما حجة مالك في التي في بطنها ولد من هذا العبد الذي

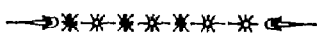
أعتقه سيده فقال المعتق هي حرة لم جعلها في خراجها وحدودها بمنزلة الامة وانما في بطنها ولد للسيد وهي اذا وضعت ما في بطنها كانت حرة باللفظ الذي أعتقها به العبد المعتق (قال) لان ما في بطنها ملك للسيد ولا يصالح أن تكون حرة وما في بطنها رقيق فلما لم يجز هذا وقفت ولم ينفذ لها حريتها حتى تضع ما في بطنها ومما يبين ذلك أن العبد اذا كاتبه سيده وله أمة حامل منه أن ما في بطنها رقيق ولا يدخل في كتابة المكاتب الا أن يشترطه المكاتب

تم كتاب العدة من المدونة الكبرى والحمد لله حمدا كثيرا

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي﴾

(وعلى آله وصحبه وسلم)

وبه تم الجزء الخامس من التقسيم الذي أجرينا الطبع على اعتباره



﴿ويليه الجزء السادس وأوله كتاب الايمان بالطلاق﴾

فهرسة الجزء السادس من المدونة الكبرى

(رواية الامام سخنون عن الامام عبدالرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله تعالى عنهم أجمعين)

صحيفه	صحيفه
٢ كتاب الايمان بالطلاق وطلاق المريض	٤٠ ما جاء في اختلاف الشهداء في الشهادات في الطلاق
٢ الايمان بالطلاق	٤٥ ما جاء في السيد يشهد على عبده بطلاق امرأته
١٣ ما جاء في الشك في الطلاق	٤٩ كتاب الظهار
١٤ ما جاء في الشك في الطلاق	٥١ ظهار الرجل من أمته وأمه ولده ومدبرته
١٦ ما جاء في الاستثناء في الطلاق	٥٢ فيمن لا يجب عليه الظهار
٢٩ ما جاء في طلاق النصرانية والمكره والسكران	٥٢ ظهار السكران
٣٠ ما جاء في خيار الامة تعتق وهي تحت زوج حر أو عبد	٥٢ تملك الرجل امرأته الظهار
٣٢ في الامة تعتق فتختار نفسها عند غير السلطان	٥٣ الظهار الى أجل
٣٢ في الامة تعتق تحت العبد فلم تحتقر نفسها حتى عتق زوجها	٥٤ فيمن ظاهر من نسائه في كلمة واحدة أو مرة بعد أخرى أو ظاهر من امرأته مراراً
٣٣ في الامة تعتق وهي حائض أو لا يبلغها الا بعد زمان أو يكون لها خيار نفسها	٥٥ فيمن قال ان تزوجت فلانة أو كل امرأة أتزوجها
٣٤ ما جاء في طلاق المريض	٥٦ الحلف بالظهار
٣٧ ما جاء في طلاق المريض أيضاً قبل البناء	٥٨ فيمن ظاهر من امرأته ثم اشتراها وفي الكفارة من اليهودية والنصرانية

صحيفه

صحيفه

- ٥٩ فيمن قال ان تزوجتك فانت على كظهر أمي وأنت طالق
- ٦٠ الرجل يظاهر ويولي وفي ادخال الايلاء على الظهار ومن أراد الوطء قبل الكفارة
- ٦٣ في المظاهريطاً قبل الكفارة ثم تموت المرأة أو يطلقها
- ٦٤ فيمن ظاهر وهو مفسر ثم أيسر أو دخل في الصيام والطعام ثم أيسر
- ٦٤ في كفارة العبد في الظهار
- ٦٥ فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها ثم كفر قبل أن يتزوجها
- ٦٦ فيمن أكل أو جامع في الصيام في الظهار ناسياً أو عامداً
- ٦٧ فيمن أخذ في الصيام ثم مرض
- ٦٧ فيمن ظاهر وليس له إلا خادم أو عرض قيمته قيمة رقبة
- ٦٨ فيمن أطمع بعض المساكين وصام أو أعتق بعض رقبة وأطمع
- ٦٨ في الإطعام في الظهار
- ٧٢ الكفارات بالعتق في الظهار
- ٧٧ فيمن صام شهراً قبل رمضان وشهر رمضان
- ٧٨ في أكل المتظاهر ناسياً أو ووطئه امرأته
- ٧٩ في التقى في صيام الظهار
- ٧٩ في مرض المتظاهر من امرأته وهو صائم
- ٨٠ في كفارة المتظاهر
- ٨٢ جامع الظهار
- ٨٤ ﴿كتاب الايلاء واللعان﴾
- ٨٤ ما جاء في الايلاء
- ٨٥ فيمن قال لامرأته والله لا أطوك ان شاء الله
- ٨٦ فيمن قال على نذر أن لا أقربك
- ٨٧ فيمن قال والله لا أطوك في دارى هذه سنة أو في هذا المصر
- ٨٨ فيمن قال ان وطئتك فبكل مملوك أملكه فيما استقبل حر أو قال كل مملوك أشتريه من الفسطاط فهو حر
- ٩٠ فيمن قال والله لا أجامعك سنة ونوى الجماع
- ٩١ فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً ان لم أفعل كذا ولم يؤت

صحيفه	صحيفه
٩٢ فيمن حلف على فعل غيره	١١٧ في لعان الاخرس
٩٣ في الذي يحلف بطلاق امرأته	١١٨ في ترك رفع الملاعن الى السلطان
ليحجن أو يقول لامرأة ليست له	١١٨ في لعان المرأة البكر لم يدخل بها
بزوجة والله لا أطوك	جاءت بولد
٩٣ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك	١١٩ في نفقة الملاعنة وسكنهاها
فأنت طالق ووالله لا أقربك	١١٩ في ملاعنة الحائض
٩٤ فيمن قال لامرأة ان تزوجتك	١٢٠ متعة الملاعنة
فوطئت فأنت طالق أو آلى من	١٢١ كتاب الاستبراء
امرأته وهي صغيرة	١٢١ في استبراء الامة المستحاضة
٩٥ في الرجل حلف أن لا يوطأ امرأته	١٢١ في استبراء المغتصبة والمكاتب
بطلاق امرأة له أخرى	١٢٢ في استبراء الامة بسببها العدو
٩٨ فيمن آلى من امرأته ثم سافر عنها	١٢٢ في استبراء المراهونة والموهوبة
١٠١ فيمن آلى من امرأته وهي	١٢٣ في استبراء الامة تباع فتحيض عند
مستحاضة	البائع قبل أن يقبضها المبتاع
١٠٣ في الذي يولى من امرأته قبل أن	١٢٥ في استبراء الجارية تباع ثم يستقبله
يبنى بها	البائع
١٠٥ ما جاء في اللعان	١٢٧ في استبراء الجارية يباع شقص منها
١٠٦ ما جاء في الوقت الذي يلتعن فيه	١٢٨ في استبراء أم الولد والمذبرة اذا بيعتا
١١١ ما جاء في الرجل يغيب ثم يقدم من	١٢٨ في استبراء الجارية يشتريها الرجل
سفره وقد ولدت امرأته ولداً ويكون	١٢٨ في استبراء الامة تباع بالخيار ثم ترد
الرجل غائباً فيقدم من سفره	١٢٨ في استبراء الجارية ترد بالعيب
١١٦ في لعان الاعمي	١٢٩ ما ينقض به الاستبراء

صحيفه

صحيفه

١٢٩ في مواضعة الحامل

أعليه استبراء

١٣١ في مواضعة الامة على يدى المشتري

١٣٦ في الامة تشتري وهى فى العدة

١٣١ في الامة تموت أو تعطب في

١٣٧ في الرجل يطأ الجارية ثم يشتري

المواضعة

أختها أو يتزوجها

١٣٢ في الرجل يبتاع الامة قد تزوجها

١٤١ في استبراء الامة يبيعها سيدها وقد

قبل أن يدخل بها ثم يبيعها قبل أن

وطئها

يطأها

١٣٣ في استبراء الامة تزوج بغير اذن

سيدها وقد اشتراها

سيدها فيفسخ السيد نكاحها

١٣٣ في الاب يطأ جارية ابنه أعليه

١٤٢ في استبراء الامة تشتري من المرأة

أو الصبي

الاستبراء

١٤٢ النقد في الاستبراء

١٣٤ في الرجل يطأ جاريته فأراد أن

١٤٣ في استبراء الصغيرة والكبيرة التي

يزوجها متى يزوجها

تحيض والتي لا تحيض من صغر

١٣٥ في الجارية تشتري ولها زوج لم

أو كبر

يدخل بها فيطلقها

١٤٤ في استبراء المريضة

١٣٦ في الرجل يبيع جارية الرجل بغير

١٤٥ في وطء الجارية في أيام الاستبراء

أمره فيجيز السيد البيع

١٤٦ في وطء الجارية في أيام الاستبراء

١٣٦ في الرجل يخالغ امرأته على الجارية

ثم تأتي بولد

﴿تمت﴾